## الورقة الثانية ( أ )

# التركيب السكانى بمنطقة الخليج والأمن القومى العربى

## ( حالة تركيب قوة العمل فى دول مجلس التعاون الخليجى )

د . جهاد عودة

خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
بالأهرام

موضوع هذا البحث ، هو تحليل العلاقة بين نمط تركيب القوة العاملة كمكون سكانى فى بلدان مجلس التعاون الخليجى والأمن القومى العربى .

والبحث قائم على افتراض مؤداه أن تحسين فرص تحقيق الأمن فى هذه البلدان يساهم فى تحقيق الأمن القومى العربى . والأمن القومى العربى فى سياق هذا البحث ، يأتى ليدلل على معنيين مترابطين ، أولهما ، قدرة التكوينات العربية ، وخاصة فى مناطق الأطراف للنظام العربى ، على مواجهة الاختراق الأجنبى ، وثانيهما ، فاعلية وشمول التنسيق والعلاقات المصلحية بين البلدان العربية .

ومن هذا المنظور ، يعتبر متغير القوة العاملة متغيرا هاما من حيث دلالته على القدرات الكامنة للدولة ، من ناحية ، ومن زاوية ما يتيحه من تعميق للارتباطات المجتمعية فى العالم العربى ، من ناحية أخرى .

والتركيز على بلدان مجلس التعاون الستة فى هذا الاطار ، له ما يبرره .

فهناك ما يثار حول ارتفاع نسبة كثافة العمالة غير الوطنية بشكل عام إلى نسبة العمالة الوطنية ، الأمر الذى يدفع إلى التساؤل حول مدى ما يصيب الدولة من عدم مناعة استراتيجية نتيجة لذلك . وهناك أيضا ما يلاحظ من ارتفاع نسبة مكون العمالة غير العربية ضمن العمالة غير الوطنية ، الشأن الذى يدعو إلى التفكير فى احتمالات احداث تحولات فى الهوية العربية لهذه المناطق وفى اضعاف القدرة التعبوية لهذه الدول وهناك أيضا ما تم تسجيله من تركز للقوة العاملة الوافدة فى قطاعى الصناعة والزراعة ، الشىء الذى يعمق الهواجس عن تشوه فى بنية القدرات الاستراتيجية لهذه الدول .

وقد تم الاعتماد فى الأساس على بيانات خليجية رسمية بشأن العديد من المؤشرات المقترحة بخصوص العلاقة بين السكان ونمط القوة العاملة والأمن القومى العربى ، كما سيرد فيما بعد .

والمنطق ببساطة وراء ذلك هو أن التحليل الاستراتيجى ، فى جانب منه يجب أن يعتمد على البيانات الأساسية التى تقدمها الدول عن نفسها . وانه فقط فى حالة غياب هذه المعلومات الأساسية ، يقوم المحللون باستئناس مصادر معلومات لمؤسسات دولية ، كالبنك الدولى وخلافه . بل إن هذه المؤسسات الدولية فى أغلب الأحيان تعتمد على البيانات الرسمية المنشورة . ويظل السؤال معلقا حول ماذا يفعل الباحث فى حالة الشك أو التأكد الاحصائى من خلال بعض المعلومات الرسمية . المنهج المعتمد فى هذا البحث هو أخذ هذه البيانات لتعبر عن توجهات ، وليس عن واقع دقيق . فمثلا هناك اتجاه كما هو واضح فى الجداول لارتفاع مكون العنصر الوافد ، فى اجمالى القوة العاملة رغم ما يمكن ملاحظته من مبالغات وتشوهات رقمية . وهذا يجب التنويه بضرورة الحذر ، وعدم أخذ بعض الاسقاطات بجدية .

وينقسم هذا البحث إلى ثلاثة أقسام ، وهى :

القسم الأول ، يتناول ، عنصر السكان فى ضوء اشكالية الأمن العربى ،

والقسم الثانى ، يحلل نمط القوة العاملة فى بلدان مجلس التعاون

والقسم الثالث ، يربط تحليليا بين هذا النمط من القوة العاملة والأمن القومى العربى .

## أولا : السكان واشكالية الأمن القومى العربى :

لا تعتبر علاقة عنصر السكان بالأمن الوطنى من العلاقات المستجدة فى التفكير الاستراتيجى العربى أو العالمى . ففى رواية تيوديدس THUCYDIDES عن الحرب البلوبونية PELOPONNESIAN WAR بين اثينا وأسبرطة[١] ، نجده فى كثير من مواضع الرواية يؤكد على أن النصر كان لأسبرطة فى هذه الموقعة أو تلك بسبب ما تحلى به الاسبرطيون كمجموع بشرى من صفات ومؤهلات تقودهم إلى النصر . ونجد نفس التأكيد عند ابن خلدون[٢] ، وذلك عند ربطه متغير صفات السكان كمجموع بشرى بالقدرة على الحرب والحضارة والأمن .

وفى الفكر الاستراتيجى للحديث والمعاصر العالمى نلاحظ استمرار العلاقة بين صفات السكان الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والطبيعية وقدرة الدولة على تحقيق أمنها[٣] ، وكذلك فى الفكر العربى الحديث والمعاصر عن الاستقلال والتنمية هناك تأكيد خاص على متغيرات مثل التعليم والرضا العام والمشاركة ومستوى الدخل والمساواة بين أفراد الشعب فى تحقيق التنمية والأمن العربيين[٤] .

الا أنه رغم هذا التاريخ الطويل من ادراك مغزى العلاقة بين السكان والأمن بالمعنى الواسع ، لم تتوافر الا القليل من الدراسات التى حاولت أن تبحث فى العلاقة الدقيقة بين المتغير السكانى ومتغيرات الأمن والاستقرار بحثا علميا[٥] . وبرزت فى اطار هذه الدراسات فرضية أن دراسة السكان ترتبط بمفهوم الأمن الوطنى ، باعتبارهم من قدرات الدولة . فاقترحت علاقات بين التركيب الاثنى للسكان ودرجة ونمط العنف الاجتماعى والسياسى ، وبين التوزيع المكانى والكثافة السكانية ودرجة التماسك الاجتماعى أو النشاط السياسى أو قدرة الدولة على التعبئة ، وبين التوزيع العمرى أو التصنيف الاجتماعى ودرجة انتشار الرفض السياسى أو درجة الضغط على امكانيات الدولة ، وبين حجم السكان واتجاه الدولة ، ناحية السلوك الصراعى ، وعلاقات أخرى متعددة .

فى اطار المتغير السكانى ، يأتى نمط القوة العاملة كعامل هام يساهم فى تشكيل هذا المتغير . فطبيعة وتشكيل القوة العاملة هى التى تحدد إلى حد كبير الامكانيات التى يوفرها المتغير السكانى للدولة أو العوائق التى يفرضها عليها . فنمط القوة العاملة التى يرتفع فيها مكون العمالة الماهرة على سبيل المثال يتيح للدولة أن تدخل بسهولة عصر التكنولوجيا الراقية للدفاع ، أما التى يرتفع فيها مكون العامل غير الوطنى فتفتح الباب أمام الضغوط المتبادلة بين الدولة ودولة موطن العمالة غير الوطنية . وفى الحقيقة أن العلاقة بين نمط القوة العاملة والسكان والدولة هى علاقة فى جوهرها امبريقية ، وذلك بمعنى انها قد تختلف من سياق إلى آخر وفقا لاختلاف عوامل متغيرة كثيرة ، مثل تاريخ نشأة وتكوين الدولة وتطور نظام العمل وطبيعة أنماط العلاقات الاجتماعية والمهنية ودرجة توافر الموارد وأنواعها والعلاقات الدولية التى ترتبط بها الدولة والصراعات التى تنشغل بها وطبيعة النظام الاقتصادى ... الخ . بعبارة أخرى أن نتائج العلاقة بين نمط القوة العاملة والسكان والدولة فى سياق معين قد لا تصلح للتعميم على سياق آخر .

وتمثل دراسة العلاقة بين نمط القوة العاملة والسكان والدولة من منظور الأمن القومى العربى معضلة بحثية ، وذلك لأمر بسيط وهو أن الوطن العربى لا يشكل فى الواقع الحالى دولة بالمعنى المتعارف عليه فى النظام الدولى ، ويهدف الجزء المتبقى من هذا القسم إلى عرض للأدبيات العربية عن الأمن القومى العربى[٦] ، وكيف ينصرف معظم هذا الجهد إلى التفكير فى الأمن القومى العربى على أساس مفهوم أمن الدولة . والغرض من هذا العرض والنقد هو الوصول إلى مفهوم للأمن العربى قائم على أساس أمن المجتمع ، لنبين هى أنه بدون مفهوم للأمن العربى قائم على فكرة أمن المجتمع ، يصبح من الصعب دراسة علاقة القوة العاملة والسكان والأمن دراسة وافية ومتكاملة .

تعتبر دراسة الأمن القومى العربى من المجالات الحديثة نسبيا للإهتمام الأكاديمى العربى ، وترجع هذه الحداثة إلى مجموعتين من العوامل . أولاهما ، انحسار حركة القومية العربية بالمعنى السياسى ، ذلك التيار الهادف إلى تحقيق الوحدة العربية ، وثانيتهما ، ترسيخ

الخبرة العربية اليومية ، بأن الحفاظ على الاستقلال الوطنى يتطلب أكثر من اعداد جيش قوى . فالمجموعة الأولى من العوامل ساهمت فى تعبير اهتمامات البحث العلمى من كيفية تحقيق الوحدة العربية إلى كيفية العمل على ايقاف التمزق العربى ، والمجموعة الثانية ، أكدت أهمية العوامل غير العسكرية فى الحفاظ على الاستقلال .

وتعتبر دراسة اللواء عدلى حسن سعيد عن الأمن القومى العربى واستراتيجية تحقيقه[٧] من أولى الدراسات فى هذا المجال .

ويعتبر هذا الكتاب نقطة تحول فى الدراسات العربية للأمن القومى العربى ، وذلك يرجع إلى الأسباب التالية :

١ ـ كون مؤلفه عسكريا ويعترف بأهمية العوامل غير العسكرية فى تحقيق الأمن ، أعطى شرعية منهجية ونظرية للباحثين العرب للنظر بجميع عناصر القوة سواء العسكرية منها أو المجتمعية على انها كل مترابط ، وأن تغيرا فى أحد العناصر يؤثر على علاقات هذه العناصر بعضها مع بعض وبالتالى على الناتج وهو المفترض أن يكون الأمن .

٢ ـ كون مؤلفه عسكريا ويرى امكانية تحقيق أمن أمة تتنازعها ارادات سياسية متعددة ولا تتمتع بدولة واحدة ، وبالتالى تخلو من جيش موحد ، أضفى على المفهوم بعدا سياسيا مهما ، بمعنى أن الأمن لا يصبح مجرد مسألة عسكرية فقط ، بل أصبح عملية سياسية ، الغرض منها تدعيم العناصر المشتركة بين تلك الارادات السياسية المتعددة وتجنب الآثار السلبية لصراع تلك الارادات .

٣ ـ تقرير أهمية البعد الموضوعى للأمن ، وذلك بالتأكيد على « أن ضمان الأمن القومى العربى انما يخضع لعدة عوامل تؤثر عليه من داخل أمنه العربى وعوامل أخرى تفرضها الظروف الخارجية والملابسات المحيطة بكل قطر أو شعب عربى ، ثم بأمة العرب ككل »[٨] ، وهذا التقرير يعطى شرعية منهجية للجمع بين المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية فى عملية تحليلية واحدة ، كما يلفت النظر إلى أهمية تعدد مستويات الأمن : الدولة ، الشعب ، الأمة ، فى بناء مفهوم نظرى للأمن القومى العربى .

وهذا الكتاب ، وإن كان فاتحا لميدان جديد من التفكير العربى عن قضايا الأمن فانه شابه بعض المحدودية النظرية والتى ظلت تظهر فى أغلب الكتابات العربية بعد ذلك عن الأمن القومى العربى ، ويمكن اجمال ذلك فيما يلى :

**أولا** : يعتبر مفهوم الدولة مفهوما محوريا فى التنظير عن الأمن القومى العربى . فاللواء عدلى سعيد يعترف بأن « الأهداف القومية للأمة العربية هى محصلة الأهداف الوطنية المشتركة لمجموعة الدول العربية والتى بتحقيقها تتحق الاستراتيجية العربية بمضمونها العام[٩] ، فكأنه يقول بأن الأمن القومى العربى ليس له هوية مستقلة عن هويات

التصورات القطرية المختلفة لأمنها الوطنى ، بمعنى آخر ، أنه فصل تحليليا بين مستوى الأمن الوطنى للأقطار العربية ومستوى الأمن القومى العربى : فهما فى نظرة واقع واحد ولكن يمكن فهمه باعتبارهما منفصلين نظريا وتحليليا . والنتيجة المترتبة هى اعتبار الأمن القومى العربى أمن مجموعة الأقطار العربية . فيقول على سبيل المثال : « والتعليم باعتباره عنصرا من العناصر التى تؤثر على مستوى قدرات الشعب الاجتماعية والفكرية يجب أن يلبى مطالب الدولة من الكفايات البشرية اللازمة لتحقيق أهدافها القومية . هنا تظهر لنا الحاجة إلى توجيه التعليم ومحاولة توحيده فى الدول العربية بما يخدم المصالح المشتركة للأمة العربية مجتمعة ، بمعنى أم يكون تعليم الفرد فى مجموعة الدول العربية يتمشى مع أهدافها العامة فيتوحد المفهوم العلمى والقدرات والدرجات العلمية حتى يمكن الاستفادة من ذوى المؤهلات العلمية على امتداد الوطن العربى »[١٠] .

**ثانيا** : يعتبر مفهوم المجتمع كمصدر للموارد مفهوما أساسيا للتنظير عن الأمن القومى العربى . ويتضمن ذلك الموارد الاقتصادية ، كالموارد الأولية والموارد السياسية كالوحدة الايديولوجية ، والموارد الاجتماعية كالتماسك الاجتماعى . بهذا المفهوم ، فاللواء عدلى ، يرى فكرة الصراع الاجتماعى كفكرة مضادة فى الأساس لفكرة الأمن ، ويرى أهمية أولوية الدولة على المجتمع ، حيث أن المجتمع دائما يكون مصدر اضطراب وعرقلة للدولة فى سعيها لتحقيق الأمن ، فيقول على سبيل المثال « وجملة القول ، أن شعوب المنطقة العربية باختلاف نظمها الحالية ، وتعدد طبقاتها وتخلفها العلمى والتكنولوجى تعتبر ميدانا فسيحا لمختلف التيارات والمناورات السياسية التى تعتمد أساسا على الظروف والملابسات الاجتماعية لشعوب الأمة العربية لتتغلغل فى نفوس الأفراد ، مما يؤدى إلى قيام الصراعات الداخلية أو الطائفية وانعدام الاستقرار الداخلى بها . أن الأمن والاستقرار الداخلى فى الدول العربية ، بل فى الأمة العربية برمتها يعتبر من الأهمية بمكان بالنسبة للأمن القومى بصفة عامة واستقرار شعوبها بصفة خاصة إذ كلنا يعلم أن استقرار الحالة الداخلية فى الدولة لفترات طويلة يعطى الفرصة للمسؤولين فيها لتنفيذ استراتيجياتهم الوطنية فى جميع المجالات ، وبالتالى تحقيق أهدافهم القومية وفقا لتخطيط طويل مستقر وأن أى قلاقل أو صراعات داخلية انما تعمل على هدم هذه الاستراتيجيات وعرقلة خطوات التقدم والازدهار[١١] . بهذه الوضعية يتم تعريف الأمن من خلال أجهزة الدولة ، وأن يفهم المجتمع كفئة تحليل هامشية ، أى أن عملية الأمن هى عملية تتعلق فى المقام الأول بقدرات الدولة ، وليست عملية اجتماعية تتعلق فى المقام الأول بقدرات الدولة ، وليست عملية تتعلق بقدرات الأفراد والجاعات والتكوينات المجتمعية .

هنا يأتى اسهام د. عبد المنعم المشاط أكثر من أمين هويدى ، بشأن نقد أولوية مفهوم الدولة واستعادة الأولوية لمفهوم المجتمع ، من ناحية ، وفى اسهام د . حامد ربيع أكثر من د. سمير خيرى بشأن الفصل الوضعى بين أمن الأقطار العربية والأمن القومى العربى . من ناحية أخرى .

فالأمن بالنسبة إلى أمين هويدى هو أمن الأرض وما عليها ، وما فى باطنها[١٢] ، أن هذا التوضيح لابعاد الأمن ، لهو توضيح مهم ، يمثل خطوة إلى الامام عن مقولات اللواء عدلى سعيد ، وذلك من حيث عدم اقتصار الأمن على انماط تفاعل بين متغيرات داخلية وخارجية ، بل أيضا يمتد نطاقه ليشمل أرض الدولة ، المجتمع ، الثروة ، من ناحية ، ومن حيث التأكيد على أن الأمن كما يتعلق بارادات الدول فى مواجهة بعضها البعض ، فهو يتعلق أيضا بأنماط الانتاج والسيطرة فى المجتمعات فى مواجهة بعضها البعض ، من ناحية أخرى .

ولكن هذه الخطوة إلى الأمام فقدت فاعليتها فى الوصول إلى اعادة الأولوية لمفهوم « المجتمع » أو على الأقل اقامة توازن بين مفهومى الدولة والمجتمع ، وذلك لأن الأستاذ أمين هويدى ظل يصر فى كتابه على استخدام مداخل ومفاهيم تقليدية لمسألة الأمن ، كأن يسأل مثلا ، أمن من ؟ وبمن ؟ وضد من ؟ وهذه الأسئلة الثلاثة وإن كانت تبدو للوهلة الأولى أسئلة منطقية ، إلا أنها لا تخدم الا منطق مفهوم الدولة وليس منطق مفهوم المجتمع . فمنطق مفهوم المجتمع لا يسأل أمن من ؟ وذلك لأنه بحكم التعريف أمن المجتمع من حيث عملياته الأساسية التى تضفى على المجتمع صفة المجتمعية . فأمن من ؟ يفترض العداء ويفترض المصلحة قبل افتراضه التضامن والعدالة . فأمن المجتمع لا يفترض عدوا لكى يسأل عنه ؟ بل يفترض ظروفا ومواقف غير مواتية وبالتالى يجب أن نسأل عنها بماذا ؟ .

ومن هنا تأتى أهمية كتاب د . عبد المنعم المشاط[١٣] عن الأمن فى العالم الثالث ، حيث يحدد منذ البداية معضلة الأمن فى العالم الثالث ( والوطن العربى منها ) بما يلى : « ندرة الموارد ، الفقر ، الحاجة للتحديث وبناء المؤسسات ، المطالبة بالمشاركة السياسية ، توقع الاحترام الانسانى والكرامة الشخصية والحاجة إلى التعاون الدولى ، وذلك إلى جانب التورط فى صراعات داخلية واقليمية ودولية ، كلها تشكل بعض جوانب معضلة الأمن للمجتمعات النامية[١٤] ، بمعنى آخر أن معضلة الأمن فى العالم الثالث تتمثل فى كيفية تحقيق الاستقلال والسيادة من خلال ديناميكيات المجتمع . كيف يكون الأمن افرازا اجتماعيا ، وليس اقتطاعا من الساحة الدولية ؟ ذلك هو السؤال .

وهذه الوضعية للمسألة تشكل خطوة هائلة إلى الأمام ، وذلك من حيث أن د . المشاط يربط بين التماسك الداخلى والتعاون الدولى ربطا ايجابيا كأساس من أسس الأمن فى العالم الثالث ، وهو فى هذا المجال يقدم ثلاثة تأكيدات مهمة :

١ ـ تعتبر فرص التماسك الداخلى فى المجتمع المتدرج HIERARCHICAL من خلال الوسائل الديمقراطية فرصا محدودة جدا . وبالتالى فالنخبة الحاكمة تلجأ فى الغالب إلى جهاز الدولة القمعى من أجل تحقيق هذا التماسك .. وهذا النوع من الموافقة CONSENSUS .. هو أساس الحفاظ على الدولة [١٥] .

٢ ـ أن الموافقة الداخلية مرتبطة بمفهومين أخرين وهما الشرعية والولاء . فالحكومة

الشرعية هى التى تستطيع توليد الرضا والتأييد . ومن أجل أن تكون الحكومة شرعية وقادرة على الحفاظ على ذلك . فلابد من أن تنهج سياسات تشبع الحاجات والطموحات الاجتماعية والسياسية لمواطنيها .. ( علما بأن ) درجة اشباع الطموحات تحدد ـ ضمن عوامل أخرى ـ التوجهات الاجتماعية العدوانية ( للأفراد ) (١٦) .

٣ ـ هناك فرق واضح بين التماسك والاحتواء فالعملية الأولى تعتمد على شرعية الحكومة وقدرتها على خلق ظروف مواتية للتماسك ، بينما العملية الثانية لا تحتاج بالضرورة لهذه الشروط فالاحتواء ، بصفة رئيسية ، هى عملية تجنيد الفئة الأكثر نشاطا من الناحية السياسية فى المجتمع وبصفة خاصة هؤلاء الذين ينتمون إلى الطبقة المتوسطة والمتوسطة العليا (١٧) .

وبهذه التأكيدات الثلاثة يحول د. المشاط التركيز من على أولوية الدولة إلى التوازن بين مفهومى الدولة والمجتمع . وهذا التوازن بين المفهومين ، يجد مصدره المحرك فى العمل على خلق حالة من الاحساس الجماعى WE FEELING القائم على أشباع الحاجات للأفراد فى مقابل ولائهم وطاعتهم للدولة ، والذى بالتالى يعطيها قدرة أعلى على الحركة .

ومن الواضح إلى أى مدى تعتبر خطوة د. المشاط خطوة كبيرة إلى الامام ، ولكنها لا تحل مشكلة عدم دولة للمجتمع العربى ، وبهذا يظل أسهامها النظرى فى نطاق الأمن الوطنى دون الأمن القومى (١٨) ، وهذا لأن القول بمقولة التوازن هى فى النهاية مقولة تعتمد على مفهوم الدولة بشكل رئيسى ، وأن لم يكن أوليا .

أما بالنسبة للفصل الوضعى بين أمن البلدان العربية والأمن القومى العربى والذى هو بمعنى من المعانى ، امتداد للخلاف حول العلاقة بين مفهوم الدولة ومفهوم المجتمع ، فالكتور حامد ربيع يأخذنا إلى الأمام أكثر مما يأخذنا د. سمير خيرى .

فالدكتور سمير خيرى يعرف الأمن القومى العربى بأنه « تصور استراتيجى ينبع من متطلبات حماية المصالح الأساسية لأى شعب ، بحيث يطرح فى جوانبه المختلفة عناصر الحماية المركزية للمصالح الحيوية ويقدم الاجابات النابعة من التصورات المستمدة من التاريخ والجغرافية لكل المعضلات التى تواجه الوجود الحى لأية أمه من الأمم . وفى هذا الصدد ، فان نظرية الأمن القومى فى هذا الاتجاه تبلور المعنى التاريخى للوجود القومى وتوضح حدود المجال الحيوى لحياة الشعب وتعكس عناصره قوة الشعب وامكانات المواجهة العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية فى وقت السلم أو فى وقت الحرب ، سواء فى حالة المواجهة أو فى حالة قيام احتمالات المواجهة (١٩) . هذا التعريف يمكن اعتباره تعريفا تاريخيا ، بمعنى أنه يركز على الطبيعة التاريخية للشعب بدون تركيزه على محدداته الاجتماعية . فالأمن هنا لايتسق منطقيا مع قدرة هذا الشعب على اختيار التعبير الاجتماعى بل يتسق مع طبيعته المفترضة سواء التاريخية منها أو الجغرافية ، وهو فى هذا يقرب إلى افكار ليوبولد رانكه LEO POLD VON RANKE والمفهوم الالمانى للتاريخ (٢٠) . ووفقا له فان

الأمة تعبر عن مجموع القيم المستمدة من الماضى والتى بناء عليه ، تحدد مجالا حيويا لها لتنمو وتتجسد فى دولة ( ها هو مفهوم الدولة يظهر مرة أخرى ) . وذلك دون التركيز على الصفات الاجتماعية الوضعية ، لهذا الشعب كمحدد لوجوده . وخطوه د. سمير خيرى هى بالتأكيد خطوة للأمام من حيث قدرتها على اجراء فصل وجودى بين الأمة العربية والشعوب العربية ولكن بالتأكيد ليس فصلا وضعيا POSITIVIST [٢١] .

نستطيع معه أن نرى علاقات الاتصال والانقطاع بين الأمن القومى العربى والأمن الوطنى للأقطار العربية . فأفكار د. سمير خيرى ، تعكس تماما اهمال وعدم اعتبار فكرة الوحدة من خلال التعدد والتنوع . وهذه الوجودية التاريخية وأن كانت تقدم فصلا ما بين هذين النوعين من الأمن ، الا أنها من الناحية الواقعية ترى النوعين فى معنى واحد ، ويمكن استشفاف ذلك من تأكيده : « ولا شك أن الاعتماد المجرد لأى قطر عربى على الامكانات القطرية الذاتية يتناقض مع حقيقة المفهوم الموحد للأمة والنابع من حتمية الخطر الواحد الذى يهدد الأمن العربى فى شكله القطرى أو القومى »[٢٢] .

وفى اطار ذلك ، تأتى محاولة د. حامد ربيع ، حيث يبنى ذلك الفصل على مسلمه أن « مفهوم الأمن القومى هو أحد مداخل السياسة الخارجية »[٢٣] ، وهو بهذا يخلص مفهوم الأمن القومى العربى من معانية الوجودية التاريخية ، ويضفى عليه ابعادا سلوكية محددة .

ومن هذا المنطلق يعرف د. ربيع الأمن القومى ، بأنه « هو البعد الاستراتيجى حيث تتفاعل وتتعانق فى توافق منتظم طبيعة الحدود الجغرافية بطبيعة علاقات الجوار .. الأمن القومى هو البعد الحالى الدائم الذى لا يجوز للحاكم أن يبعد عناصره عن عينه ولو للحظة واحدة »[٢٤] . فهكذا يصبح الأمن القومى العربى سلوكا يمكن ملاحظته وله فاعلية . وأهم من ذلك يصبح موضوع هذا الأمن هو نطاق التداخل والتماثل بين مصالح الاقطار العربية ، ولكن بهذه الوضعية المفهومية يصبح الأمن اقتطاعا من الساحة الدولية وبالتالى يستمر التركيز على أولوية مفهوم الدولة ، الأمر الذى يجعل الأمن القومى العربى ، بمعنى من المعانى ، امتدادا للأمن الوطنى للأقطار العربية .

والدكتور ربيع فى الحقيقة يذهب إلى أبعد من ذلك ، من خلال تقرير أن العلاقة السليمة بين الأمن الوطنى لدولة ما والأمن القومى إلعربى هى علاقة استيعاب بمعنى علاقة الجزء بالكل [٢٥] . وخطورة هذا التقرير فى أنه يلغى مبدأ الاستقلالية النسبية للجزء فى مواجهة الكل ، كما أنه يفترض دائما أن العناصر الأساسية لتشكيل الكل غير كامنة فى الجزء وذلك باستنكاره بأنه كيف يرتفع الجزء ليناطح الكل وكيف يسمح إلجزء أن يكون أداة للاحلال موضع الكل »[٢٦] ، واخيرا ، أن هذا التقرير يجعل مهمة الأمن القومى العربى هى مهمة الدولة القائد فى المنطقة [٢٧] ، التى هى من حيث الأصل جزء من كل ، فكأننا وقد ناقضنا مبدأ هيمنة الكل على الجزء .

أن محاولة د. ربيع هى محاولة جادة وعميقة وتثير الكثير من التأمل والتفكير ، ولكنها

لم تقدم اجابة على معضلة العلاقة الوضعية بين الأمن القومى العربى والأمن الوطنى للدول العربية .

وفى نهاية الجزء يمكن القول أن الأدبيات العربية عن الأمن القومى العربى قد ازدادت فى وعيها بمشكلة المجتمع العربى كمجتمع بدون دولة ، ولكنها وكأنها وصلت إلى طريق مسدود من الناحية المفهومية ، وذلك لعدم طرقها باب تصور مفهوم للأمن غير قائم ومرتبط بمفهوم الدولة .

**أمن مجتمع بدون دولة :**

يهدف هذا القسم إلى توضيح معالم برنامج بحثى عن الأمن القومى العربى ، يقوم على مفهوم « المجتمع » وليس على مفهوم « الدولة » وأن أى تصميم بحثى لابد أن يحتوى على جانبين ، أولا : مفهومى يتعلق بتكوين المفاهيم ، بحيث تكون نظريا ذات مغزى ، وامبريقيا ذات علاقة بالواقع ، وثانيا : جانب اجرائى يتعلق بالمؤشرات الامبريقية التى تدل على هذا المفهوم فى الواقع وتساعد من ناحية أخرى على تكوين مقولات أساسية عن الظاهرة .

بالنسبة لمفهوم « أمن المجتمع » فهذا المفهوم مستمد من أربع مجموعات من الخبرات اثنتان منهما نظرية والأخريتان عملية وهذه المجموعات كالتالى :

**١ ـ الخبرة النظرية فى مجال دراسات الأمن القومى ونظرية العلاقات الدولية :**

فى اطار هذه الخبرة ، التيار العام هو التيار الواقعى فى تحليل العلاقات الدولية وتتم فيه دراسة الأمن القومى من خلال دراسة علاقة الدولة بالدول الأخرى أو علاقتها بمجتمعها من حيث ما يعطيه هذا المجتمع من مصادر قوة أو ضعف للدولة . فهذا التيار يحتوى على عديد من التعريفات المختلفة للأمن القومى ، والتى هى فى المحصلة الأخيرة تدور حول علاقة قدرة الدولة على استخدام القوة وقدرتها على توظيف الدبلوماسية ـ بمعناها الواسع ـ من أجل الحفاظ على أهداف قومية [٢٨] . ويمكن القول ، بأن هذا التيار لا يعطينا ضوءا نظريا على كيفية تشكيل مفهوم لأمن مجتمع بدون دولة ، والتى هى حالة الوطن العربى .

الا أن هناك تيارا أخر فى تحليل العلاقات الدولية ، وهو تيار « المجتمع الدولى » الذى يعتبر هيدلى بول HEDLEY BULL من أبرز كتابه [٢٩] ، وتيرى ناردين TERRY NARDIN [٣٠] من أبرز الاجيال الشابة القائلة به ، والمطورة له . والمقولة الأساسية لهذا التيار هى أن الدول فى العالم لا تشكل فقط نظاما SYSTEM بل أيضا مجتمعا SOCIETY ، وأن نظرية العلاقات الدولية يجب أن تقوم على الصراع والتعاون بين هذين البعدين لوجود الدول فى العالم [٣١] . والفكرة هى أن الدول فى صراعها مع بعضها البعض محدودة بقواعد عامة ومؤسسات ، « فالسياسة الدولية لا تعبر عن صراع كامل للمصالح بين الدول ولا توافق كامل للمصالح »[٣٢] .

وهذا التيار يقدم لنا فكرة أن الدول على مستوى معين تكون مجتمعا ، وهذا المجتمع قائم على واقع الصراع بين المصالح المختلفة وحاجة التعاون بين هذه المصالح ، الأمر الذى يولد خلال هاتين العمليتين من الصراع والتعاون ، قيما ومؤسسات تنظم هذا الواقع وهذه الحاجة .

## ٢ ـ الخبرة النظرية بمجال دراسات المجتمع العربى والانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية :

فى خلال الستينات برز مجال جديد للبحث العلمى يطلق عليه مجال « دراسة المجتمع العربى » وقد حددت احدى الكتابات عن هذا الموضوع ، موضوع الدراسة « مادة المجتمع العربى تنطوى على دراسة لعلاقات الأفراد والجماعات بعضهم ببعض داخل الأمة العربية »[٣٣] . وقد تمت دراسة هذه العلاقات دراسة سياسية ، وذلك بمعنى تأثير هذه العلاقات على العلاقة بين الحاكمين والمحكومين . ( وهذا فى الواقع أقرب إلى الاجتماع السياسى أكثر منه إلى علم السياسة ) ، فكأنه ، ومنذ البداية ، قد تمت دراسة المجتمع العربى كوحدة واحدة وكمتغير مستقل .

وكان السؤال المحرك خلف هذه الدراسات هو كيف يتم تشكيل التضامن الجماعى ، وما هى العوامل الناتجة عنه وما هى الصفات الخاصة به ؟ وهذا السؤال يجد معناه ومغزاه فى مجال دراسات الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية ، هو أن اسلم طريقة لمعرفة ظروف تشكيل التضامن الجماعى ، عدم الفصل بين الهيكل الاجتماعى والثقافة والفرد ، وهذا من خلال القول بالنسبيه الثقافية CULTURAL RELATIVITY [٣٤] .

والفكرة هنا أن المجتمع يفهم على انه علاقات اتصالية بين أشكال من الوجود المجتمعى وأن تماسك المجتمع يزداد مع ازدياد وتنظيم هذه العلاقات الاتصالية القائمة على الاختيار الذاتى لوسائل ومفردات الحوار والتفاعل المجتمعى .

## ٣ ـ الخبرة العملية بنتائج حركة القومية العربية :

من أهم نتائج هذه الحركة هى التأكيد على وحدة الشعور كأساس للتجمع وان كانت لم تحقق هدفها السياسى المتمثل فى خلق دولة واحدة وقابلت مشاكل مفهومية عديدة ، منها على سبيل المثال ، الاختلاف فى التكوين الثقافى بين تكوينات المجتمع العربى ووجود ظاهرة الدولة القائد وتعدد الاقليات القومية والعرقية والدينية والاقتصار فى الهدف على محاربة التمزق السياسى والامبريالية والصهيونية وفى فترة لاحقة التأكيد على الصراع الطبقى ضد الاقطاع والرجعية ، دون التأكيد على التكامل المجتمعى بين الأشكال المختلفة للوجود الثقافى والاجتماعى والسياسى .

والخلاصة هى أن انحصار هذه الحركة اتى لأسباب عدة ، منها ـ وهو ما يهمنا فى هذا المقام ـ عدم التركيز على العمل على تقوية الارتباطات الفردية والتجمعية بين تكوينات المجتمع العربى .

### ٤ ـ الخبرة العملية بالتمزق العربى ومحدودية الحدود القطرية :

دخل الوطن العربى منذ منتصف السبعينات مرحلة تمزق بمعنى انهيار الأسس البنائية للتفاعل بين الاقطار العربية والتى تمثلت فى اختفاء ظواهر الدولة القائد والمحاور العربية والايديولوجية المسيطرة ، وتماثل هذا مع مرحلة أخرى هى تمثل الوجه الآخر للعملة ، وهى دخول الوطن العربى ـ عمليا ـ لمرحلة الاعتراف بمحدودية الحدود القطرية التى تمثلت فى نمو هجرة اليد العاملة ، وانتشار البنوك العربية ، ومراكز البحث العلمى ، والفرق البحثية ، وسهولة الانتقال والتفاعل ، ونمو الحركات والانفعالات السياسية ، والجمعيات العلمية والفنية والأكاديمية العابرة للحدود القطرية .

والمغزى هنا ، أنه رغم ازدياد التأكيد المؤسسى للتجزئة السياسية المتمثل فى الدولة القطرية ، الا أن هناك تأكيدا مؤسسيا ورمزيا آخر ومقابلا متمثلا فى نمو الارتباطات الهادفة والارتباطات العملية بين أفراد المجتمع العربى وتكويناته .

وبناء على هذه المجموعات الأربع من الخبرات يمكن تعريف أمن المجتمع العربى ، بأنه متعلق بالمحافظة على ، وتطوير وحماية أشكال ووسائل الارتباط والاتصال بين الأفراد والتكوينات وأشكال الوجود فى المجتمع العربى ، على أن تكون هذه الأشكال والوسائل قائمة على التراضى بين الاطراف .

وبهذا التعريف ، يعتبر كل عمل من أعمال القسر من أجل فرض شكل معين من الارتباط أو الاتصال هو خطر يهدد أمن المجتمع العربى ، وكذلك ينصرف الأمر إلى أى حرمان أو قصور لحقوق الانسان أو الحاجات الأساسية للمواطن العربى .

فأمن المجتمع العربى ، لا يعنى الغاء الصراع الاجتماعى ، بل محاربة التطرف وخلق مساحة بنائية لجميع الأفراد والتكوينات وأشكال الوجود للتفاعل . فالأمن هنا ، بالتالى ، لا يصبح مناقضا لفكرة التغير الاجتماعى ، ولكن يؤكد البعد التطوعى فى هذه العملية .

وتصبح بالتالى الدولة فى حد ذاتها ليست موضوعا للأمن ، بل يمكن أن تكون فى كثير من الاحيان مناقضا لفكرة الأمن . فالدولة تكون فقط مساندا ومؤكدا لفكرة الأمن طالما أنها تساهم فى تطوير والمحافظة على الأشكال والأساليب الاتصالية والارتباطية فى المجتمع ، وذلك سواء بالعمل المنفرد أو من خلال الصراع والتعاون مع الدول الأخرى .

وتأسيسا على ما سبق ، يمكن القول ، بأن الموضوعات البحثية التالية لهى من أكثر الموضوعات ارتباطا بمفهوم أمن المجتمع العربى :

- الموضوعات المرتبطة بتنمية المجتمعات المحلية .

- الموضوعات المرتبطة بتنمية الثقافة الاتصالية والارتباطية .
- الموضوعات المرتبطة بحماية حقوق الانسان واشباع الحاجات الأساسية .
- الموضوعات المرتبطة بحدود سلطات الدولة من ناحية ، وخضوعها أو توافقها مع اجراءات وقيم المساطة السياسية والاجتماعية .
- الموضوعات المرتبطة بالتعاون أو الصراع بين الدول من أجل حماية وأشباع الحاجات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للأفراد والجماعات .

وبهذه المجموعات الخمس من الموضوعات يصبح الأمن عملية انسانية اجتماعية وليست فقط استراتيجية - تكنولوجية .

وفى نهاية هذا القسم ، نؤكد على أن عنصر السكان وما يتضمنه من نمط القوة العاملة يجب أن يفهم فى اطار تطور المجتمع العربى والدول العربية باعتبارها مكون هام لهذا المجتمع . فى القسم الثالث سنقترح بعض المؤشرات لتحليل تلك الاشكالية .

## ثانيا - نمط القوة العاملة فى بلدان مجلس التعاون :

يهدف هذا القسم إلى توضيح صفات نمط القوة العاملة فى بلدان مجلس التعاون وعلاقة هذا النمط بالسكان بها وتطور مجتمعات ودول هذه المنطقة .

وفى ضوء المادة التى توفرها المصادر الرسمية الخليجية والمصادر الاكاديمية حول ما يتعلق بالموضوع يمكن الخلوص إلى النمط التالى :

١ - أن التكوين التاريخى لهذه الدول حمل فى طياته معضلة سكانية وذلك بمعنى أن نشأة هذه الدول لم تأت نتيجة لتطور اجتماعى - انتاجى بما يتضمنه من تماسك ونضج سكانى [٣٥] . فالدول فى هذه المنطقة تشكلت بحكم التفاعل بين ثلاثة مصادر وهى ، الصراع القبلى على السلطة وانماط التجارة المحلية والصراع التنافسى الامبريالى . فنشأة الدول ارتبطت بهدف اعلاء النفوذ والسيطرة على الموارد الاستراتيجية . فى ظل هذا الاطار لم ينظر للسكان باعتبارهم من هذه الموارد وكانت لأليات هذا التفاعل بين المصادر الثلاثة أثرها فى خلق تشكيلة غير متجانسة من السكان . فنلاحظ أنه منذ النشأة التاريخية لهذه الدول كانت هناك طوائف إيرانية وهندية وأجناس من أمم عدة ، بل وطوائف من أنحاء العالم الاسلامى ، وبصفة خاصة من الشام وبلاد الرافدين .

وتؤكد الدكتور/نورة الفلاح فى دراستها عن مجتمع الكويت كحالة دراسة عن التغير الاجتماعى فى الدول المنتجة للنفط ، انه « استنادا إلى ما ذكره بعض الباحثين ، فان بروز نوع واضح من النسق السياسى جاء بعد نشأة المجتمع بفترة ، ولم يكن مصاحبا لظهوره »[٣٦] .

وتطورت القوة العاملة فى هذا الاطار لتتضمن فئات التجار والقائمين على الخدمات التقليدية . فاقتصرت الأسر الحاكمة وكبار رجال القبائل وبعض البيوتات من الجاليتين الهندية والايرانية على العمل فى التجارة . أما بالنسبة للخدمات التقليدية من سقاية وخدمة فى المنازل وحرف وأعمال دينا فى الأسواق ، فقامت بها عناصر أثنية شتى ومختلطة هذا بالاضافة إلى جانب من الأهالى . ولكن معظم هذه الأهالى كان يعملون فى مجال البحر وصيد اللؤلؤ والرعى .

**جـدول رقم ( ١ )**
**تقدير القوى العاملة فى الخليج العربى**
**المشتغلة بصيد اللؤلؤ لعام ١٩٠٦ ـ ١٩٠٧**

| البلدان | اجمالى السكان | عدد السكان المشتغلين بصيد اللؤلؤ |
|---|---|---|
| البحـرين | ٩٩٠٧٥ | ١٧٦٣٣ |
| عمـان المتهادن | ٧٢٠٠٠ | ٢٢٠٤٥ |
| قطـر | ٢٧٠٠٠ | ١٢٨٩٠ |
| الـكويت | ٣٧٠٠٠ | *٩٢٠٠ |

(*) هناك حوالى ٢٠٠٠ ايرانى فى هذا الرقم يقصدون الكويت للقيام بصيد اللؤلؤ .

المصدر : JOHN GORDEN LORIMER' GAZZETTER OF THE PERSIAN GULF' COMP. AND ED. BY R. L. BIRDWOOD' 6 VOLS ( CALCUTTA : GREGG. INTÆL PUB. LONDON' 1970, VOL. 2 ) PP. 2252 - 2259 AND 3107.

المرجع : د. خلدون حسن النقيب ، المجتمع والدولة فى الخليج والجزيرة العربية ( بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٧ ) ص ٩٣ .

وهكذا يتضح أنه مع مطلع القرن العشرين ، لم يكن هناك غير ما يقرب من ١٧,٨٪ من اجمالى السكان بالبحرين ، يعملون فى قطاع انتاجى . والمرجح أنهم شكلوا الغالبية العظمى من الأهالى . ووصلت النسبة فى عمان إلى ٣٠.٦١٨٠٥٪ ولقطر ٤٧,٧٤٠٧٤٪ ، والكويت ( بعد خصم ٢٠٠٠ ايرانى من عدد السكان المشتغلين بصيد اللؤلؤ ) إلى ١٩,٤٥٩٤٥٪ .

٢ ـ ومع وقوع المنطقة تحت الهيمنة البريطانية ، حرصت بريطانيا من خلال سياستها المعروفة بالحكم غير المباشر على تغيير الوضع السكانى ليدعم من تلك السياسية . فقامت بفتح ابواب العمل البروليتارى الرث أمام افراد الامبراطورية البريطانية . حتى أنه يوم

استقلال الكويت كانت الروبية هى العملة الرسمية وكان أغلب عمال المحلات من الهنود والباكستانيين . فهذه المناطق قد تم التعامل معها باعتبارها نقاط اتصال على طريق التجارة العالمية البريطانية إلى الهند وليس أكثر من ذلك . فتم ربط انماط الاستهلاك للأسر الحاكمة والتجار بالتجارة مع الهند والشرق الأقصى بصفة عامة . وكان لذلك أثره فى تحويل التجار فى هذه المناطق إلى وكلاء للشركات البريطانية [٣٧] . وبالتالى ربطهم بالمجلة البريطانية .

وكانت مهمة الدفاع والأمن منصرفة إلى الدور البريطانى ، ولم يكن للسكان المحليين أى دور فى هذا الاطار ولكن يلاحظ أن نمط القوة العاملة قد أصبح مرتبطا بالحاجات والمشروع البريطانى فى هذه المناطق . فأصبح مكونا من الوكلاء المحليين والخبراء والمستشارين البريطانيين والعمالة الرثة الهندية والايرانية والباكستانية والأهالى من القبائل التى لم تكن لها مكانة اجتماعية عالية والذين استمر عملهم مقصورا على البحر واللؤلؤ والرعى وبعض الحرف اليدوية .

٣ ـ وقد تأثر تطور الهوية فى هذه المناطق بالسياسات البريطانية . فيذهب د. جمال زكريا قاسم [٣٨] إلى أن سياسات العزلة البريطانية على الامارات كانت أكثر قسوة وفاعلية مما كانت على البحرين والكويت الأمر الذى سمح بانسياب تيار القومية العربية إلى هاتين الأخرتين أسرع مما حدث فى الأمارات . كما لعبت المطامع الايرانية واستنجاد المشايخ بالجامعة العربية أثرها فى شحذ الأهتمام بالهوية العربية .

وقد توافق ذلك مع ازدياد وتعمق الصراع بين افراد النخب الحاكمة حول ضرورة التحديث ونشر التعليم . ولكن يبدو من المعلومات المتوافرة أن ذلك انعكس على هيكل القوة العاملة من جانب واحد وهو التقليص النسبى لحجم العمالة الرثة وبداية الأهتمام باستدعاء عناصر من العمالة العربية الماهرة للمساعدة فى التدريب والتحديث . وكان ذلك البداية والباب الواسع لدخول وتكوين جاليات فلسطينية وسورية وعراقية بالمنطقة .

٤ ـ وقبل الدخول فى تفصيلات ما بعد ١٩٧٥ حتى الآن يمكن القول ، بان المعضلة السكانية بدأت تأخذ ابعادا جديدة فى المنطقة مع ظهور البترول والرغبة التحديثية وبطء تكوين قاعدة فنية وطنية . ولكن بصفة عامة ، لم تكن تمثل تلك المعضلة تهديدا لوجود التكوينات العربية فى هذه المنطقة وذلك لضعف تأثير القطاع الحديث بما يتضمنه من عناصر غير عربية على البناء الاجتماعى فى هذه المناطق . هذا بالاضافة إلى أنه لم يكن هناك فى هذه البلاد ما يغرى على الهجرة المنظمة والكبيرة للايدى العاملة من بلدان أخرى .

٥ ـ وبدأت المعضلة السكانية تأخذ ابعادها المعقدة والتى نشاهدها الآن نتيجة لتفاعل ثلاثة عوامل مجتمعة ، أولها ، أن الانفجار فى أسعار البتلاول أدى بالدول فى هذه المنطقة إلى الرغبة فى التوسع التنموى . وثانيها ، أن السكان الوطنيين لهذه الدول لم تتوافر لهم الكفاءات والمؤهلات أو الحجم المناسب لقيادة هذا التوسع التنموى . وثالثا ، أن هذه الدول محاطة بدول تتميز بالكثافة البشرية العالية وبناء متكامل من القوة العاملة وأوضاع

اقتصادية واجتماعية آخذة فى التدهور .

وبالنظر إلى جدولى ( ٢ ، ٣ ) والخاصيين بنسب الأيدى العاملة الوطنية لأعوام ٧٥ ، ٨٠ ، ٨٥ ، يتضح أنه فى الفترة ما بين ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠ وهى فترة قمة الهجرة إلى بلدان النفط وقمة الثروة النفطية ، تدهورت نسبة الأيدى العاملة الوطنية فى الكويت من حوالى ٣٠٪ إلى حوالى ٢١,٧٪ ، بل إذا أخذت هذه الأرقام على اعتبارها مبالغ فيها ، يمكن تصور انخفاضها إلى ١٥٪ وربما أقل . وكذلك الحال بالنسبة للامارات حيث انخفضت نسبة الأيدى العاملة الوطنية من ١٦٪ إلى حوالى ١٠,٣٪ خلال هذه الفترة . ويمكن بالنظر إلى المادة التى يقدمها عبد الرازق فارس الفارس [٣٩] عن الامارات الاتجاه إلى أن تكون نسبة ١٠,٣٪ مبالغ فيها ، وذلك حيث يذكر أنه فى عام ١٩٨٠ انخفضت نسبة المواطنين من ٣٦,١ ٪ فى عام ١٩٧٥ إلى ٢٧,٩ ٪ ووضع العادات الاجتماعية فى الامارات فى الاعتبار يمكن أن يؤدى إلى انخفاض أقل من ١٠,٣٪ وربما يصل إلى ٥٪ .

**جـدول ( ٢ )**

**الأيدى العاملة الوطنية وغير الوطنية بدول مجلس التعاون**

**خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥**

**( بالألف عامل )**

| السنوات | ١٩٧٥ | | ١٩٨٠ | | ١٩٨٥ | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الدولة | وطنى | غير وطنى | وطنى | غير وطنى | وطنى | غير وطنى |
| الامـارات | ٤٤,٧ | ٢٣٤,١ | ٥٣,٩ | ٤٧٠,٨ | ٦٥,٣ | ٤٦٠ |
| البحـرين | ٤٦,٤ | ٣٨,٧ | ٦١,٦ | ٧٣,٩ | ٨٨,٦ | ١١٤,٧ |
| السـعودية | ١٤٣٩,٧ | ٤٨٠ | ١٥١٨,٧ | ١٦٩٤ | ١٦٢١,١ | ٢٧٢١ |
| عمـــان | ١٥٥ | ٧٠ | ١٦٨ | ١١٢ | ١٧٨ | ١٩١ |
| قطـر | ١١,٧ | ٧٥٠ | ١٦,٦ | ٦٩ | ٢٤ | ٧٨ |
| الـكويت | ٩٢,٤ | ٢١٧,٦ | ١٠٨,٥ | ٣٩٢,٦ | ١٣١,٧ | ٣٨٦,٨ |
| الاجمـــالى | ١٧٨٩,٩ | ١١١٩,٤ | ١٩٢٧,١ | ٢٨١٢,٣ | ٢١٠٨,٧ | ٣٩٥١,٥ |

**المصـدر :**

١ ـ مستقاة من النشرة الاقتصادية لدول مجلس التعاون ، ادارة البحوث والدراسات ، نوفمبر ١٩٨٥ .

٢ ـ SURVEY OF ECONOMIC AND SOCIAL DEVELOPMENT IN THE ECWA REGION 1984, p. 129.

**المرجع : مجلة التعاون ، السنة الأولى ، العدد الأول يناير ١٩٨٦ ، ص ٢٩٨**

## جـدول ( ٣ )
## نسبة الأيدى العاملة الوطنية والأيدى الغير وطنية (٪)
## لأعوام ٧٥ ، ٨٠ ، ٨٥ *

| الـدولة | ١٩٧٥ | | ١٩٨٠ | | ١٩٨٥ | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | وطنى | غير وطنى | وطنى | غير وطنى | وطنى | غير وطنى |
| البحـرين | ٥٤,٥٢٤٠٩ | ٤٥,٤٧٥٩١ | ٤٥,٤٦١٢٦ | ٥٤,٥٣٨٧٤ | ٤٣,٥٨٠٩٢ | ٥٦,٤١٩٠٨ |
| الكويت | ٢٩,٨٦٤٦ | ٧٠,١٩٣٥٤ | ٢١,٦٢٣٧ | ٧٨,٣٤٧٦٣ | ٢٥,٤٠٠٢ | ٧٤,٥٩٩٨ |
| عمـــان | ٦٨,٨٨٨٩ | ٣١,١١١١ | ٣٧,٧٧٧٨ | ٦٢,٢٢٢٢ | ٤٨,٢٣٨٤٩ | ٥١,٧٦١٥١ |
| قطـــر | ١,٥٣٦٠٤ | ٩٨,٤٦٣٩٦ | ١٩,٣٩٢٥٣ | ٨٠,٦٠٧٤٧ | ٢٣,٥٢٩٤٢ | ٧٦,٤٧٠٥٨ |
| السـعودية | ٧٤,٩٩١ | ٢٥,٠٠٣٩ | ٤٧,٢٧١٧٧ | ٥٢,٧٢٨٢٣ | ٣٧,٣٣٤٤٧ | ٦٢,٦٦٥٥٣ |
| الامـــارات | ١٦,٠٣٣ | ٨٣,٩٦٧ | ١٠,٢٧٢٥٤ | ٨٩,٧٢٧٤٦ | ١٢,٤٣١ | ٨٧,٥٦٩ |

* محسوب على اساس جدول ( ٢ )

ولم تتعقد المعضلة السكانية ، فقط من خلال ارتفاع نسبة الأيدى العاملة غير الوطنية بالنسبة إلى الأيدى العاملة الوطنية ، بل أيضا فى ارتفاع نسبة الأيدى العاملة غير الوطنية الآسيوية بالنسبة إلى الأيدى العاملة غير الوطنية العربية . ففى الامارات فى ١٩٧٥ كان الآسيويون يمثلون ٦٣,٧٪ من قوة العمل فى مقابل ١٩,١٪ لقوى العمل العربية [٤٠] ، هذا فى حين أن فى عام ١٩٨٠ ، ارتفعت نسبة العمالة الآسيوية إلى ٦٩,١٪ بينما انخفضت العمالة العربية إلى ١٨,٤٪[٤١] ومع قدوم ١٩٨٥ ، كما يوضح جدول ( ٣ ) ، استمرت هيمنة العمالة غير الوطنية على هيكل القوة العاملة ، وأن التغير الذى حدث من ارتفاع لنسبة الأيدى العاملة الوطنية من ١٠,٣٪ تقريبا إلى ١٢,٥٪ تقريبا لم يؤثر بأى درجة ذات مغزى على استمرار هذه الهيمنة . فقد كانت العمالة غير الوطنية فى ١٩٨٠ تبلغ تقريبا تسع أمثال العمالة الوطنية بينما بلغت فى ١٩٨٥ ثمانية أمثال ونصف العمالة الوطنية. ووفقا للمناقشات فى ندوة العمالة الأجنبية فى الخليج العربى ، يمكن القول بأن هناك احتمالا قويا بأن هذا الانخفاض فى العمالة غير الوطنية عكس انخفاضا فى العمالة العربية لصالح العمالة الآسيوية .

٦ ـ ومن ابعاد المعضلة السكانية فى المنطقة ، ما يظهر فى العلاقة بين نسبة اجمالى القوة العاملة إلى عدد السكان وبالتالى ما يتضمنه ذلك من نسب لكل من القوة العاملة الوطنية والقوة العاملة غير الوطنية . ويوضح جدول ( ٥ ) هذه العلاقة . فى هذا الجدول يلاحظ انه عبر الفترة من ٧٥ ـ ١٩٨٥ كان هناك ارتفاع نسبة العمالة غير الوطنية إلى

السكان ، وأن الدولة الوحيدة التى أظهرت شبه توازن فى هذا الصدد هى دولة عمان . بينما فى البحرين على سبيل المثال ارتفعت نسبة الأيدى العاملة غير الوطنية إلى السكان من حوالى ١٤,٢٥٪ فى ١٩٨٠ إلى حوالى ٢١,٣٪ فى ١٩٨٠ إلى ٢٦,٦٪ فى ١٩٨٥ وكذلك الأمر بالنسبة للسعودية العربية حيث ارتفعت الأيدى العاملة غير الوطنية من ٦,٦٢٪ تقريبا فى ١٩٧٥ إلى ١٨,٣٥٪ تقريبا فى ١٩٨٠ إلى ٢٤,٢٪ تقريبا ١٩٨٥ . ومعنى ذلك أن دول الخليج تتبع سياسات ترمى إلى الخفض من معدل الزيادة للقوى العاملة غير الوطنية إلى السكان ، ولكى يبدو أنها لم تنجح تماما فى ذلك حتى الآن . وجدير بالذكر أن الكويت وفقا لجدول ( ٣ ) قد نجحت فى هذا الصدد حيث استطاعت أن تخفض نسبة العمالة غير الوطنية من ٢٨,٦٢٪ تقريبا فى عام ١٩٨٠ إلى ٢١,٦٧٪ تقريبا لعام ١٩٨٥ .

جـــدول رقم ( ٤ )
تقدير عدد سكان دول مجلس التعاون ( بالالف ) ومتوسط
معدل النمو السنوى* والتقدير المتوسط

| السنة | البحرين | | الكويت | | عمان | | قطر | | السعودية | | الامارات | | دول مجلس التعاون | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | ٪ | العدد | ٪ | العدد | ٪ | العدد | ٪ | العدد | ٪ | العدد | ٪ | العدد | ٪ |
| ١٩٥٠ | ١١٦ | — | ١٥٢ | — | ٤١٣ | — | ٢٥ | — | ٢٢٠١ | — | ٧٠ | — | ٢٩٧٧ | — |
| ١٩٦٠ | ١٥٦ | ٣,٠١ | ٢٧٨ | ٦,٢٢ | ٥٠٥ | ٣,٠٣ | ٤٥ | ٦,٠٥ | ٤٠٧٥ | ٢,٤٤ | ٩٠ | ٢,٥٤ | ٥١٤٩ | ٢,٦٢ |
| ١٩٧٠ | ٢٢٠ | ٣,٥٠ | ٧٤٤ | ١٠,٣٥ | ٦٥٤ | ٣,٦٢ | ١١١ | ٩,٤٥ | ٥٧٤٥ | ٣,٤٩ | ٢٢٣ | ٩,٥٠ | ٧٧٧٧ | ٤,١٠ |
| ١٩٧٥ | ٢٧٢ | ٤,٣٢ | ١٠٠٧ | ٦,٢٤ | ٧٦٦ | ٣,٢١ | ١٧١ | ٩,٠٣ | ٧٢٥١ | ٤,٧٧ | ٥٠٥ | ١٧,٧٦ | ٩٩٣٢ | ٥,٣٢ |
| ١٩٨٠ | ٣٤٧ | ٤,٩٩ | ١٣٧٢ | ٦,٣٨ | ٩٧٨ | ٥,٠١ | ٢٤٦ | ٧,٥٤ | ٩٢٢٩ | ٤,٩٤ | ٩٨٠ | ١٤,١٨ | ١٣١٥٢ | ٥,٦٩ |
| ١٩٨٥ | ٤٢١ | ٤,٤٣ | ١٧٨٥ | ٥,٤٠ | ١٢٢٨ | ٤,٦٦ | ٣٠١ | ٤,٦٢ | ١١٢٤٠ | ٤,٠٣ | ١٣١٢ | ٦,٠١ | ١٦٢٩٧ | ٤,٢٨ |
| ١٩٩٠ | ٥١٨ | ٣,٧٥ | ٢١٨٨ | ٤,١٦ | ١٤٣٠ | ٣,٠٩ | ٣٥٤ | ٣,٣٠ | ١٣٥٠٦ | ٣,٧٤ | ١٨٥٤ | ٣,٤٤ | ١٩٥٥٠ | ٣,٧١ |
| ١٩٩٥ | ٦٠٤ | ٣,١٢ | ٢٥٨٤ | ٣,٢٨ | ١٦٥٦ | ٢,٩٨ | ٤١٠ | ٢,٩٨ | ١٦٠٥٠ | ٣,٥١ | ١٧٤٥ | ٣,٢٤ | ٢٢٠٤٩ | ٣,٣٥ |
| ٢٠٠٠ | ٥٨٨ | ٢,٦٤ | ٢٩٦٩ | ٢,٨٢ | ١٩٠٩ | ٢,٨٨ | ٤٦٩ | ٢,٧٣ | ١٨٨٦٤ | ٢,٢٨ | ١٩١٦ | ١,٨٩ | ٢٦٨١٥ | ٣,٠٧ |
| ٢٠١٠ | ٨٤٣ | ٢,٠٥ | ٣٧٤١ | ٢,٣٤ | ٢٤٦٤ | ٢,٠٥٨ | ٥٩٤ | ٢,٣٩ | ٢٤٧٦٠ | ٢,٧٦ | ٢٢٥١ | ٢,٦٢ | ٣٤٦٥٢ | ٢,٦٥ |
| ٢٠٢٠ | ٩٨٦ | ١, ٥ | ٤٤٦٩ | ١,٧٩ | ٣٠٢٢ | ٢,٠٦ | ٧٦٤ | ١,٨٦ | ٣٠٥٦٠ | ٢,١٣ | ٢٥٤٨ | ١,٢٥ | ٤٢٢٩٩ | ٢,٠١ |

* يمثل متوسط معدل النمو السنوى بين التاريخ الحالى والتاريخ السابق .
المصدر : ندوة الاحصاءات السكانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى دول مجلس التعاون الخليجى ، الكويت ٢ ـ ٤ مارس ١٩٨٧ ، الزيادة الطبيعية فى دول مجلس التعاون ، الاتجاهات الماضية والتوقعات المستقبلية ١٩٥٠ ـ ٢٠٢٠ ، اعداد الجهاز المركزى للاحصاء بدولة البحرين . جدول ( ٨ ) ، ص ٣٩
المرجع : مجلة « التعاون » السنة الثانية ، العدد الثامن ، اكتوبر ١٩٨٧ ، ص ٢٦٣ ـ ٢٦٤

جـــدول رقم ( ٥ )

١ ـ نسبة اجمالى القوة العاملة الكلية إلى عدد السكان

٢ ـ نسبة اجمالى القوة العاملة الوطنية إلى السكان

٣ ـ نسبة اجمالى القوة العاملة غير الوطنية إلى السكان فى بلدان الخليج ٧٥ ـ ٨٠ ـ ١٩٨٥ *

| | ١٩٧٥ | | | ١٩٨٠ | | | ١٩٨٥ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ( ١ ) | ( ٢ ) | ( ٣ ) | ( ١ ) | ( ٢ ) | ( ٣ ) | ( ١ ) | ( ٢ ) | ( ٣ ) |
| البحرين | ٣١,٢٨٦٧٦ | ١٧,٠٥٨٨٢ | ١٤,٢٢٧٩٤ | ٢٩,٠٤٨٦٦ | ١٧,٧٥٢١٦ | ٢١,٢٩٦٨٢ | ٤٧,١٦٩٣٧ | ٢٠,٥٥٦٨٤ | ٢٦,٦١٢٥٢ |
| الكويت | ٣٠,٧٨٤٥ | ٩,١٧٥٧٦ | ٢١,٦٠٨٧٢ | ٣٦,٥٢٣٢٣ | ٧,٩٠٨١٦ | ٢٨,٦١٥١٦ | ٢٩,٠٤٧٦١ | ٧,٣٧٨١٥ | ٢١,٦٦٩٤٦ |
| عمـان | ٢٩,٣٧٢٢٦ | ٢٠,٢٣٤٩٨ | ٩,١٣٨٢٨ | ٢٨,٦٢٩٨٥ | ١٧,١٧٧٩١ | ١١,٤٥١٩٤ | ٢٢,٨٠١٣ | ١٤,٤٩٥١١ | ١٥,٥٥٢٧٤ |
| قطـر | ٤٤٥,٤٢٨٥٩ | ٦,٨٤٢٦١ | ٤٣٨,٥٩٦٤٩ | ٢٧,٨٠٤٨٦ | ٦,٧٤٧٧٦ | ٢٨,٠٤٨٧٨ | ٢٣,٨٨٧٠٤ | ٧,٩٧٣٤٢ | ٢٥,٩١٢٦٢ |
| السعودية | ٢٦,٤٧٤٩٦ | ١٩,٨٥٥١٩ | ٦,٦١٩٧٧ | ٢٤,٨١٠٩٢ | ١٦,٤٥٥٧٣ | ١٨,٣٥٥١٨ | ٣٨,٦٣٠٧٨ | ٤,٤٢٢٥٩ | ٢٤,٢٠٨١٨ |
| الامـارات | ٥٥,٢٠٧٩٢ | ٨,٨٥١٤٨ | ٤٦,٣٥٦٤٣ | ٥٣,٥٤٠٨١ | ٥,٥ | ٤٨,٠٤٠٨١ | ٤٠,٠٣٨١ | ٤,٩٧٧١٣ | ٣٥,٦٠٩٧ |

* محسوب من جدول ( ٢ ) وجدول ( ٤ )

١ ـ ( اجمالى القوة العاملة ÷ عدد السكان ) × ١٠٠

٢ ـ ( اجمالى القوة العاملة الوطنية ÷ عدد السكان ) × ١٠٠

٣ ـ ( اجمالى القوة العاملة غير الوطنية ÷ عدد السكان ) × ١٠٠

ويوضح جدول ( ٧ ) هذه الاستراتيجية الخليجية من حيث تخفيض نصيب الوافدين من متوسط معدل نمو السكان مع رفع نصيب السكان الوطنيين من ذات المعدل . فيلاحظ أن الاتجاه العام للفترة من ٧٥ ـ ٨٥ لم يكن نحو التخفيض الكبير . وما يذكره الجدول من حالتى قطر والامارات لا يمكن أخذه بجدية ، وذلك فى ضوء المعلومات المتوفرة عن تزايد الايدى العاملة غير الوطنية بشكل كبير فى هاتين الدولتين خلال هذه الفترة .

## جـــدول رقم ( ٦ )
## نسبة الزيادة الطبيعية إلى اجمالى الزيادة السكانية
## فى المائة فى دول مجلس التعاون ١٩٥٠ ـ ٢٠١٠

| الدولة / الفترة | البحرين | الكويت | عمـان | قطر | السعودية | الامارات | دول المجلس |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٥٠ ـ | ٩٩,٢ | ٥٥,٩ | *١٠٥,٩ | ٣٩,٨ | *١٠٣,٧ | ١٠٠,٠ | ٩٣,١ |
| ٦٠ ـ | ٩٥,١ | ٤١,٨ | *١٠٤,٢ | ٢٤,٢ | ٨٢,٨ | ٢٧,٧ | ٧٢,٢ |
| ٧٠ ـ | ٦٥,٨ | ٦٧,٠ | ٩٠,٣ | ٢١,٨ | ٦٤,٤ | ١٣,٠ | ٥٨,١ |
| ٧٥ ـ | ٥٦,٣ | ٦١,٤ | ٦٠,٥ | ٢٧,٢ | ٦٣,٨ | ١٦,٤ | ٥٥,٥ |
| ٨٠ ـ | ٦٠,٩ | ٦١,٧ | ٦٤,٤ | ٦١,٩ | ٦٧,٩ | ٣٨,٣ | ٦٩,٤ |
| ٨٥ ـ | ٦٥,٦ | ٧٣,٣ | ٩٨,٤ | ٧٩,٤ | ٨٤,٠ | ٥٧,٦ | ٨٠,٩ |
| ٩٠ ـ | ٦٩,٢ | ٨٣,٤ | ٩٨,٣ | ٩٠,٣ | ٨٩,٥ | ٧٣,١ | ٨٧,٨ |
| ٩٥ ـ | ٧٢,٠ | ٨٧,٩ | ٩٨,٦ | ٩٧,١ | ٩٢,٠ | ٨٤,٧ | ٩٢,٢ |
| ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠ | ٨٤,٤ | ٩٧,٠ | ٩٥,٩ | *١٠٥,٤ | ٩٥,٧ | *١٠٢,٥ | ١٠٠,٠ |

المصدر : ندوة الاحصاءات السكانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى دول مجلس التعاون الخليجى الكويت ٢ ـ ٤ مارس ١٩٨٧ .

• الزيادة الطبيعية فى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : الاتجاهات الماضية والتوقعات المستقبلية ، اعداد الجهاز المركزى للاحصاء بدولة البحرين جدول رقم (( ٦ ) ص ٣٠

المرجع : التعاون ، السنة الثانية ، العدد الثامن ، اكتوبر ١٩٨٧ ، ص ٢٦٥ .

*الحالة الوحيدة التى يمكن أن يكون فيها عدد السكان فوق ١٠٠٪ هى حالة عودة المغتربين من اهل البلد .

## جـــدول ( ٧ )

### ١ ـ نصيب الوافدين من متوسط معدل نمو السكان .

### ٢ ـ معدل نمو السكان الوطنيين لدول مجلس التعـاون ٪ *

| | البحـــرين | | الـكويت | | عمـــان | | قطـــر | | السـعودية | | الامـــارات | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | (١) | (٢) | (١) | (٢) | (١) | (٢) | (١) | (٢) | (١) | (٢) | (١) | (٢) |
| ٦٠ ـ | ٠,١٧١٥ | ٣,٢٢٨٥ | ٦,٠٠٢٢٦ | ٤,٢٢٦٤ | ٠,١١٠٠٤ ـ | ٢,٥٠٠٩٩٦ | ٧,١٦٢١ | ٣,١٨٢٩ | ٠,٦٠٠٢٨ | ٢,٨٨٩٧٤ | ٦,٨٦٨٥ | ٢,٦٢١٥ |
| ٧٠ ـ | ١,٤٨٠٨٦ | ٢,٨٤٩١٤ | ٢,٠٠٥٩٢ | ٤,١٨٠٨ | ٠,٢١١٢٧ | ٢,٨٩٨٦٢ | ٧,٠٦٦٤٩ | ١,٩٦٨٥٤ | ٠,٦٧١٨٨ | ٢,٠٧١٨٨ | ١٥,٤٠٩٢ | ٢,٢٠٨٨ |
| ٧٥ ـ | ٢,١٨٠٦٣ | ٢,٨٠٩٢٧ | ٢,٤٦٢٦٨ | ٣,٩١٧٢٢ | ٠,٢٠٣١٠٥ | ١,٩١٨٨٥ | ٥,٤٨٩١٦ | ٢,٠٠٥٠٨٨ | ٠,٧٨٨٢٨ | ٢,١٥١٧٢ | ١١,٨٢١٠٤ | ٢,٢٥٨٥٦ |
| ٨٠ ـ | ١,٧٢٢١٢ | ٢,٦٩٧٨٧ | ٢,٠٠٦٨٢ | ٣,٢٢١٨ | ٠,٣١٤٠٤ | ١,٥٠١٩٦ | ١,٥٦٩٧٢ | ١,٥٥٠٢٨ | ٠,٢٩٠٤٢ | ٢,٧١٩٥٨ | ٢,٧٠٨٩٧ | ٢,٣٠٧٢ |
| ٨٥ ـ | ١,٢٩ | ٢,٤٦ | ٠,٦٧٢٨ | ٢,٤٩١٨ | ٠,٠٤٩٤٤ | ٢,٠٠٤٥٦ | ٣,٦٦٦٦ | ٠,٠٩٨٤ | ٢,٤٤١٦ | ٢,٤٤١٦ | ١,٤٥٨٥٦ | ١,٩٨٧١ |
| ٩٠ ـ | ٠,٩٦٠٩٦ | ٢,١٥٠٤ | ٠,٠٦١٠٠ | ٢,٨١٩ | ٠,٠٥٠٦٦ | ٢,٩١٩٣٤ | ٠,١٨٩٠٦ | ٢,٦٦٠٩٤ | ٠,٢٦٨٥٥ | ٢,١٤١١٥ | ٠,٦٢٩٤٦ | ١,٧١٠٠٤ |
| ٩٥ ـ | ٠,٧٢٩٢ | ١,٩٠٠٨ | ٠,٣٤١٢٢ | ١,٤٧٨٧٨ | ٠,٠٤٠٣٢ | ٢,٨٣٩٦٨ | ٠,٠٦٩١٧ | ٢,٦٥٠٨٢ | ٠,١٥٩٦ | ٢,١١٠٤ | ٠,٢٨٩٦٦ | ١,٦٠٨٤ |
| ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠ | ٠,٣١٩٨ | ١,٧٣٠٢ | ٠,٢٨٣١٤ | ٢,٠٠٥٦٨ | ٠,٠١٠٥٧٨ | ٢,٠٤٧٤٢٢ | ٠,١٣٦٦ ـ | ٢,٤٤٠٦٨ | ٠,١١٨٦٨ | ٢,٦٤١٢٢ | ٠,٠٤٠٥٠ ـ | ١,٥٧٩٥ |

• محسوب من جدول ( ٢ ) وجدول ( ٣ ) وفق المعادلة التالية :

١ ـ اجمالى الزيادة فى السكان ( ١٠٠٪ ) نسبة الزيادة الطبيعية إلى الزيادة السكانية × متوسط المعدل السنوى لنمو السكان + ١٠٠ = نصيب الوافدين من متوسط معدل نمو السكان .

٢ ـ متوسط معدل النمو السنوى للسكان ـ نصيب الوافدين من متوسط نمو السكان = متوسط معدل نمو السكان الوطنيين .

## جـــدول ( ٨ )

## اجمالى عدد الطلاب المسجلين حسب المستويات التعليمية

## ( بالألف طالب )

| | رياضة الاطفال | | المرحلة الابتدائية | الثانوى بما فيها اعدادى | | | | الجـامعى | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | العـــام | | الفنى | | | |
| | ١٩٧٠ | ١٩٨٠ | ١٩٧٠ | ١٩٨٠ | ١٩٧٠ | ١٩٨٠ | ١٩٧٠ | ١٩٨٠ | ١٩٧٠ |
| الامـــارات | ١,١ | ١٧,٣ | ٢٣,٠ | ٨٨,٦ | ٤,٠ | ٣١,٩ | ٠,١ | — | ٠,٥ | ١,٦ |
| البحـرين | ١,١ | ٢,٩ | ٣٨,٧ | ٤٨,٧ | ١٢,٧ | ٢٢,٢ | ١,٠ | ٢,٠ | ٠,٣ | ١,٣ |
| السـعودية | ٦,١ | ٢٨,٠ | ٤٢٢,٧ | ٩٢٦,٥ | ٧٤,٧ | ٣٢٨,٣ | ١,٧ | ٥,١ | ٨,٥ | ٥٦, |
| عمـــان | ٠,٢ | ٠,٥ | ٣,٥ | ١٩,٩ | ١,٣ | ١٥,٣ | — | ؟ | — | — |
| قطـر | ٠,٧ | ٢,٣ | ١٠,٠ | ٢٨,٥ | ٣,٦ | ١٣,٩ | ٠,٢ | ٠,٤ | ٠,٨ | ٢,٥ |
| الـكويت | ١٩,٣ | ٣٠,٠ | ٧٥,٥ | ١٤٩,٠ | ٦٧,٠ | ١٨١,٥ | ٢,١ | ٠,٤ | ٢,٧ | ١٢,٤ |

المصدر : الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، مؤشرات التنمية العربية ، ص ٥٠ الكويت ، ابريل ١٩٨٥ ـــ المرجع : مجلة التعاون ، السنة الاولى ، العدد الثالث ، يوليو ١٩٨٦ م ، ص ٣٠٥

## جـــدول رقم ( ٩ )
## الانفاق على التعليم فى دول مجلس التعاون

| | اجمالى النفقات التعليمية كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى | | كنسبة مئوية من اجمالى الانفـاق الحـكومى | | متوسط نصيب الفرد من الانفاق للتعـليم | | متوسط نصيب الطالب من الانفاق على التعـليم | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٧٠ | ١٩٨٠ | ١٩٧٠ | ١٩٨٠ | ١٩٧٠ | ١٩٨٠ | ١٩٧٠ | ١٩٨٠ |
| الأمـــارات | ١,٠ | ١,٥ | ٢٧,٦ | ١١,٧ | ١٩ | ٦٩ | ٣٥٠ | ٦٤١ |
| البحـرين | ٥,٨ | ٤,٣ | ٢٠,٠ | ٨,٨ | ٣٦ | ٩٤ | ١٥ | ٣٢٢ |
| الســعودية | ٤,٨ | ٦,٤ | ٩,٨ | ١٠,٣ | ٢٠ | ١٥٠ | ٢٨٤ | ١٢٦٤ |
| عمـــان | ١,٣ | ٢,٣ | ٢,٨ | ٤,٩ | ٢ | ٢٦ | ١٦٢ | ٤٥١ |
| قطـــر | ٤,٦ | ٤,١ | ٨,٩ | ٣,٣ | ٨٥ | ١٢٥ | ٤٥٢ | ٩١٧ |
| الـكويت | ٣,٩ | ٢,٩ | ١١,٢ | ٨,٣ | ١٢٩ | ٢٨٢ | ٦٧٤ | ١٤٢٢ |

- المصدر السابق ، ص ٧
المرجع السابق ، ص ٣٠٧

## جـــدول رقم ( ١٠ )
## نسبة الأمية لدول مجلس التعـاون

| | نسبة الأمية إلى مجموع السكان ( اكثر من ١٥ سنة ) | | | | تقديرات نسب الأمية لمجموع السكان ٪ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | سـنة | المجموع | ذكور | اناث | ١٩٧٠ | ١٩٨٠ | ١٩٩٠ |
| الامـارات | ١٩٧٥ | ٤٣,٧ | ٣٩,٦ | ٥٥,٨ | ٨٠,١ | ٥٧,٦ | ٤١,٤ |
| البحـرين | ١٩٧١ | ٥٩,٨ | ٥٠,٨ | ٧١,٥ | ٥٩,٩ | ٤٥,٠ | ٣٣,٨ |
| الســعودية | ١٩٨٠ | ٧٥,٤ | ٦٥,٥ | ٨٧,٨ | ٩٢,١ | ٨٣,٨ | ٦٣,٦ |
| عمـــان | — | — | — | — | ٩٥,٣ | ٨٣,١ | ٦٤,٩ |
| قطـــر | ١٩٧٦ | ٦١,٨ | ٤٦,٤ | ٧٧,٦ | ٩٣,١ | ٨٠,٥ | ٦١,٢ |
| الـكويت | ١٩٧٥ | ٤٠,٤ | ٣٢,٠ | ٥٢,٠ | ٤٥,٠ | ٣٧,٣ | ٣٢,٧ |

المصدر السابق ، ص ٤
المرجع السابق ، ص ٣٠٤

اما بالنسبة لمستوى المهارات عند القوى العاملة غير الطنية ، فنجد أنه مثلا فى دولة الأمارات [٤٢] . وفقا لتعداد ١٩٧٥ بلغت نسبة الأمية لدى الوافدين ٣٨٪ وإذا ضم اليها

فئة « يقرأ ويكتب » تصبح النسبة للذين لم ينخرطوا فى أى تعليم أكاديمى من الوافدين نحو ٦٤,٩٪ من عدد الوافدين ، ولا يشكل خملة الشهادات الجامعية سوى ٥,٦٪ ، ولم تتحسن الصورة كثيرا فى عام ١٩٨٠ إذا استمرت نسبة الأميين لتصل إلى ٤٩,٥٪ من اجمالى الوافدين ، وإذا كان هناك تحسن ، فأنه جاء خاصة فى العمالة غير الوطنية العربية ولصالح حملة الشهادات المتوسطة والثانوية .

فى عام ١٩٧٥ لم يشكل العرب سوى ١٧٪ الأميين بينما شكل الآسيويون فى هذه الفئة نسبة ٨٢,٧٪ . ومن الواضح أن الصورة العامة بالخليج يمكن تلخيصها بأن الجنسيات العربية هى من أعلى فئات العمالة الوافدة مهارة تليها الجنسيات العربية ثم بفارق قد يكون كبيرا تأتى الجنسيات الآسيوية من الفلبين وكوريا وسيرلانكا . وهذه الجنسيات الآسيوية مع معظم الجنسيات العربية ( علما بأن الفلسطينيين ثم الأردنيين ثم المصريين بهم نسب عالية من الكفاءات العليا مقارنة بباقى الجنسيات العربية ) لا تتميز بأى مهارة فنية أو علمية ، وكل ما تملكه هو المهارة العضلية .

فى ضوء البيانات المتعلقة بالمؤشر الأول ، يمكن القول بالنمط التالى :

١ ـ أنه رغم الأرتفاع الهائل فى الدخول القومية لدول الخليج خلال فترة الرخاء البترولى الا أنه لم تكن هناك سياسات واعية نحو الاتفاق على التعليم بشكل يسمح بتخليق قاعدة وطنية من المهارات الأساسية والعالية ، حيث نجد أن الزيادة فى المبالغ المخصصة للتعليم عام ١٩٨٠ من اجمالى الانفاق الحكومى فى بعض بلدان الخليج لم تتناسب مع الزيادة فى الدخل القومى ، بل أنه فى كثير من الأحيان تم خفضها . ومن هنا يمكن القول ، بأن كافة الاسقاطات الخاصة باحلال قوة عمل وطنية محل العمالة الوافدة فى المستقبل بالنسبة لدول الخليج خصوصا فى مهن ذات الكفاءة المتوسطة العليا ـ ربما ما عدا الكويت هى محض تمنيات .

٢ ـ اتجاه سلم كفاءات العمالة غير الوطنية مع عام ١٩٨٠ وكذلك عام ١٩٨٥ إلى الارتفاع فى نسبة الأمية وذوى الكفاءات الدنيا ، وذلك نتيجة لازدياد الاعتماد على العمالة الآسيوية .

٣ ـ الاتجاه نحو تركيز العمالة الماهرة بين الجنسيات الغربية ، رغم اتجاه العمالة العربية مع عام ١٩٨٠ وكذلك ٨٥ إلى ارتفاع نسبة العمالة الماهرة فيها الا أنه نتيجة للانكماش الاقتصادى فان هذه العمالة آخذة فى التناقص ، الأمر الذ يترك للجنسيات الغربية احتكار هذا المجال .

بالنسبة للمؤشر الثانى وهو الاسهام الاقتصادى ، فنلاحظ ببساطة أن هناك اختلافا كبيرا للدور الاجتماعى ـ الاقتصادى لكل شريحة من شرائح القوى العاملة ومدى أسهامها فى الاقتصاد القومى لهذه البلدان ويوضح ذلك الجدولين التاليين :

## جـــدول رقم ( ١١ )
## التوزيع النسبى لقوة العمل حسب الجنسية فى كل قطاعات النشاط الاقتصادى فى الامارات العربية المتحدة ١٩٨٠

| | الزراعة والصيد | المناجم والنفط | الصناعات التحويلية والكهرباء | التشييد والبناء | تجارة الجملة والمفرق | النقل والتخزين | التامين والتمويل | الخدمات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مواطنون | ١٨,٣ | ٨,٣ | ٤,٩ | ١,٠ | ٥,٢ | ٧,٥ | ٦,٧ | ١٩,٦ |
| عرب وافدون | ٩,٣ | ٣٥,٩ | ١٣,٤ | ٨,٤ | ١٠,٩ | ١٠,٧ | ٢٣,٢ | ٣١,٨ |
| اسيويون | ٧٢,٢ | ٤٣,٢ | ٧٩,٨ | ٨٦,٦ | ٨١,٥ | ٧٧,٩ | ٦١,٠ | ٤٧,٠ |
| اوربيين وامريكيين | ٠,٢ | ١٢,٦ | ١,٩ | ٣,٥ | ٢,٤ | ٣,٩ | ٩,١ | ١,٦ |
| المجمـــوع | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ |

المرجع : د. نادر فرجانى ، ( محرر ) العمالة الاجنبية فى اقطار الخليج العربى ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٣ ، ص ٥٣٧

## جـــدول ( ١٢ )
## تقدير توزيع قوة العمل حسب الجنسية والنشاط الاقتصادى فى قطر لسنة ١٩٨١

| | قطرى | عربى | غير عربى | المجمـوع |
|---|---|---|---|---|
| ١ ـ الحكومة والقطاع العام ٪ | ٣٠,٢ | ٢٣,٧ | ٤٦,١ | ١٠٠ |
| ٢ ـ الخدمات الشخصية والعائلية ٪ | ٢,٨ | ١١,١ | ٨٦,٥ | ١٠٠ |
| ٣ ـ القطاع الخاص : التجارة ـ الصناعة الخدمات ٪ | ٩,٧ | ١٧,٣ | ٧٣,ـ | ١٠٠ |
| ٤ ـ التشـييد والبناء ٪ | ٢,٣ | ٢٦,٤ | ٧١,٨ | ١٠٠ |
| المجمـــوع | ١٥,٢ | ١٩,٨ | ٦٤,٩ | ١٠٠ |

المصدر : احتسبت من على خليفة الكوارى ، نحو فهم افضل لأسباب الخلل السكانى فى اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط ، دراسة تحليلية للعوامل المحددة لحجم وتركيب القوى العاملة فى قطر ، ( ورقة اولية ) ـ الحلقة النقاشية لمشروع دراسات التنمية لأقطار الخليج العربى ٢ ، جامعة قطر ١٩٨٢ .
المرجع السابق ، ص ٥٣٩

يتضح من هذين الجدولين التالى :

١ ـ أن ما كان يعرف فى الماضى بالنشاط الأصيل للأهالى الا وهو الزراعة والصيد ، أصبح الآن من مجالات النشاط الاقتصادى للعمالة المهاجرة ، بل أضحى بشكل خاص

مجالا لنشاط العمالة الآسيوية المهاجرة .

٢ ـ أن العمالة غير الوطنية ، وبالاخص الآسيوية أصبحت الغالبة فى كافة مجالات النشاط من الزراعة والصيد إلى التأمين والتمويل مرورا بتجارة الجملة .

٣ ـ وإذا عرفنا أن مجمل العمالة الآسيوية مرتبطة بعقود جماعية مع الشركات المتعددة الجنسية ، يمكن استنتاج إلى أى حد يرتبط النشاط الاقتصادى فى هذه الدول بمصير واستراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية .

وأخيرا يأتى المؤشر الثالث والخاص بتطور اعداد العاملين فى الحكومة والقطاع العام ونسبة الوطنيين وغير الوطنيين منهم ، ليدلّل على مدى استقرار السيطرة الوطنية على أداة هامة من أدوات التعبئة الاستراتيجية الا وهى الحكومة والقطاع العام .

والجدولين التاليين يوضحان نمط هذا التطور :

## جـــدول رقم ( ١٣ )
## تطور اعداد العاملين فى الحكومة والقطاع العام
## فى بعض اقطار الخليج والجزيرة العربية ونسبة المواطنين لعام ١٩٨١

| | الامارات العربية المتحدة | البحرين | السعودية | عمـــان | قطـــر | الـكويت |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٧١ | — | — | ١٣٤٠٨٢<br>سعوديون<br>٨٢,٤٪ | ٣١١٢<br>عمانيون<br>٩١,٨٪ | — | ٨٧٠٣٢<br>كويتيون<br>٤٠,٣٪ |
| ١٩٧٥ | — | — | ١٨٤٧٤١<br>سعوديون<br>٧٧٪ | ١٩٠٠٠<br>عمانيون<br>٧٨,٩٪ | ١٠٨٢٠<br>قطريون<br>٦٤٪ | ١١٣٢٧٤<br>كويتيون<br>٤٠,١٪ |
| ١٩٨١ | ١٩٧٩٣٥<br>مواطنون<br>٣٦٪ | ٣٧٧٥٨<br>— | *٢٥٢٨٩٨<br>سعوديون<br>٧٢,٦٪ | ٣٨٨٤٠<br>عمانيون<br>٦٠,٤٪ | ٣٧٥٨٧<br>قطريون | ١٦٧٦١٦<br>كويتيون<br>٣٤,٦٪ |

(ـ) معلومات غير متوافرة .

(*) لعام ١٩٨٠

المصادر : على الموسى ، السياسة السكانية ومستقبل التنمية فى الخليج والجزيرة ، بحث غير منشور ، ص ١٣٦ ـ ١٤٢ . الامارات العربية المتحدة ، المجموعة الاحصائية السنوية ، ١٩٨٤ ، ص ٦٤ . خلدون النقيب ، « دراسة عن البيروقراطية الحكومية فى الكويت » القبس ١٢/٢/١٩٨٥ ، حسن الخياط ، الرصيد السكانى لدول الخليج العربى ( الدوحة ، قطر ، مركز الوثائق والدراسات الانسانية ، ١٩٨٢ / مواضع متفرقة .

GAMES A. SOCKNAT, " PRGRESS AND PROBLEMS IN THE DEVELOPMENT AND UTILIZATION OF HUMAN RESOURCES IN THE GULF ARAB STATES, " 'AL-ABHATH ( 1982 ) : p. 146 .

المرجع : خلدون النقيب ، المجتمع والدولة فى الخليج .. مرجع سابق ، ص ١٢٧

## جـــدول ( ١٤ )
## الوافدون العرب والأجانب فى القطاع الحكومى

| | العـــرب | الأجانب |
|---|---|---|
| الامـــارات | ٪٤١,١ * | — |
| قطـــر | ٪٢٣,٨ ** | ٪٢٨,٧ ** |
| البحـــرين | — | — |
| عمـــان | ٦٨٢٧ ( ٪١٩,٧٠١٦ )*** | ٦٢٠٠ ( ٪١٧,٨٩٢١٨ )*** |
| الـكويت | ٨٠٤١٢ ( ٪٤٧,٩٧٣٩٤ ) **** | ١٧٧٥٥ ( ٪١٠,٥٩٢٦٦ ) **** |

صمم هذا الجدول من المصادر التالية :
معلومات الخام التى اوردها محمد الامين فارس فى ندوة العمالة الاجنبية بالخليج العربى ، مرجع سابق ص ٤٩٢ ، ٤٩٣
اما بالنسبة للكويت ، فهى من خلدون حسن النقيب ، الدولة والمجتمع ، مرجع سابق ص ١٥٥ .

* النسبة فى حكومة ابو ظبى وحكومة ابو ظبى لا تشغل الا حوالى ٨٪ من مجموع القوة العاملة .
** لسنة ١٩٨١ ، ويمكن فهم نسبة ٢٨,٧٪ على انها تخص فقط العاملون فى الحكومة دون القطاع العام ، وتحسب عدد العاملين من الأجانب فى القطاع العام برقم ٢٨,٧٪ من ٤٦,١٪ لتكون ١٧,٤٪ ( انظر الجدول السابق ) وكافة المعلومات عن قطر من على خليفة الكوارى - مرجع سابق ذكره .

*** لسنة ١٩٨٠ واجمالى القوة العاملة الحكومية ٣٤٦٥٢
****لعام ١٩٨١ واجمالى القوة العاملة الحكومية ١٦٧٦١٦

من هذين الجدولين ، يتضح أن نسبة الوطنيين تدهورت عبر الزمن فى القطاع الحكومى ، ففى حالة عمان تدهورت من ٩١,٨٪ لعام ١٩٧١ إلى ٧٨,٩٪ لعام ١٩٧٥ ثم إلى ٦٠,٤٪ لعام ١٩٨١ وكذلك الحال بالنسبة للكويت حيث تدهورت من ٤٠,١٪ لعام ١٩٧٥ إلى ٣٤,٦٪ لعام ١٩٨١ ، هذا إلى جانب وجود نسبة غير ضئيلة من الأجانب فى هذا القطاع ففى عمان بلغ الأجانب ١٧,٩٠٪ تقريبا لعام ١٩٨٠ وقطر ٢٨,٧٪ لعام ١٩٨١ وهذه النسبة يجب

الذكر بأنها أعلى من نسبة العنصر العربى الذى يبلغ اسهامه ٢٣,٨٪ . ورغم عدم توافر مادة حول الوظائف التى تشغلها العناصر العربية والأجنبية فى القطاع الحكومى لمعرفة ما هى الوظائف الاستراتيجية التى يشغلونها ومدى تأثيرها المحتمل على اسلوب التعبئة والتخصيص الحكوميين ، الا أنه نظرا للمعلومات المتوارده حول الموضوع ، يمكن الافتراض أن الجنسيات العربية تميل إلى احتلال وظائف استراتيجية أكثر من العناصر العربية وكذلك الأمر بالنسبة للعناصر العربية مقارنة بالعناصر الآسيوية .

فى ختام هذا الجزء ، دعنا ، نلخص الصورة العامة للسكان والقوة العاملة والقدرة الاستراتيجية لدول بلدان مجلس التعاون فى النقاط التالية :

١ - أن تكون هذه الدول حمل فى طياته معضلة سكانية .
٢ - أن الاستعمار البريطانى ساهم مساهمة كبيرة فى حرمان هذه البلدان من نمط عمالة وطنى متطور .
٣ - أن الرخاء البترولى والهجرة المنظمة ساهمت فى تعميق هذا الافقار للعمالة الوطنية المتطورة .
٤ - أن العمالة الآسيوية تحوز نسبة عالية ضمن العمالة غير الوطنية .
٥ - أن العمالة الآسيوية تميل إلى احتكار الأسهام الاقتصادى فى اغلب القطاعات الاقتصادية .
٦ - أن العمالة من الجنسيات العربية بالاشتراك مع العمالة الوطنية تسيطر على الوظائف الاستراتيجية فى القطاع الحكومى .
٧ - أن انتشار العمالة الآسيوية ساهمت فى تدنى هيكل الكفاءات فى هذه البلدان .

## ثالثا - الأمن القومى العربى والعمالة الآسيوية بالخليج :

فى ضوء عناصر الصورة السابقة ، يثار التساؤل حول أثر تلك العناصر على مصير ومستقبل الأمن القومى العربى .

فى القسم الأول ، حددنا أن الأمن القومى العربى يعنى اجرائيات فى هذه الدراسة مدى قوة التكوينات الاجتماعية العربية فى منطقة الخليج على مواجهة الاختراق الأجنبى من ناحية وفاعلية وشمول التنسيق والعلاقات المصلحية بين البلدان العربية من ناحية أخرى .

هذا المعنى الاجرائى يعبر كما أشرنا فى القسم الأول عن ضرورة أن يحلل نمط القوة العاملة كمكون سكانى فى اطار تطور المجتمع العربى والدول العربية باعتبارها مكون هام لهذا المجتمع . بعبارة أخرى هل يساهم نمط القوة العاملة كما تم توضيحه فى القسم الثانى إلى تقوية مكون الدولة فى الخليج على حساب اعتبارات المجتمع العربى .

وللاجابة على هذا السؤال المركب تعتمد هذه الدراسة على المؤشرات التالية :

١ ـ انماط التنظيم الآسيوى ومدى توافقها مع الانماط السائدة للارتباط الاجتماعى فى منطقة الخليج .
٢ ـ ضغوط حكومات موطن العمالة الآسيوية على دول الخليج بخصوص موضوعات متصلة بالعمالة الآسيوية واثره على هيكل الاهتمامات العربية .
٣ ـ مراعاة دول الخليج اتخاذ مواقف سياسية دولية متوافقة مع نمط العمالة السائد فى بلادهم ، وأثره على هيكل التفاعلات العربية .
٤ ـ أثر العمالة الآسيوية على الصراع والتعاون بين دول مجلس التعاون وأثر ذلك على هيكل الاهتمامات العربية .

بالنسبة للمؤشر الأول ، يمكن ملاحظة التالى :

١ ـ يغلب على العمالة الآسيوية فى منطقة الخليج العربى ارتفاع نسبة الذكور حتى أنه بعض مدن الخليج كمدينة العين بها جزء كبير خلف المنطقة الصناعية تأخذ اسم « مدينة الذكور »[٤٣] ، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة معدل العلف فى هذه المنطقة .

٢ ـ انتشار المفردات والمصطلحات الهندية والايرانية والانجليزية فى سياق التعامل اليومى وليس فقط فى نطاق ما يتصل بالآلات والتنظيم والعلم الحديث [٤٤] .

٣ ـ انتشار التوتر فى العلاقة بين العمالة الآسيوية والمواطنين .
٤ ـ انتشار المربيات الأجانب وخاصة من الجنسيتين الهندية والباكستانية بير أسر الخليج الذى يؤدى إلى التأثير على تنشئة الطفل ومدى انتمائه إلى الثقافة العربية [٤٥] .

٥ ـ استخدام القهر المنظم فى تنظيم العمالة الآسيوية .

٦ ـ التجاء العمالة الآسيوية إلى الاتجار فى الممنوعات وإلى التكتل الاجتماعى [٤٦] .

بناء على هذه الملاحظات يمكن تأييد ما ذهب اليه د. سعد الدين ابراهيم بأن نمط العلاقة بين العربى الخليجى والآسيوى وهو نمط القاهرة والمقهور ، الأمر الذى يؤدى مع تزايد اعداد الآسيويون وانفصالهم السكانى والنفسى والاجتماعى عن التكتل العربى ـ إلى احتمال أن يتطور المجتمع الخليجى إلى نمط مشابه بمجتمع جنوب أفريقيا من حيث سيطرة قلة من السكان متفصلة أثنيا عن معظم عناصر السكان ، وبروز هذا الاحتمال مع التطور المجتمعى للارتباط بين سكان مجتمع الخليج يهدد الأمن القومى العربى القائم على فكرة أن هناك ارتباطات بين الأفراد العرب بسبب اللغة المشتركة والوجدان المشترك والعرف المشترك فى أساليب الحياة مستقاة من التاريخ المشترك والمصير المشترك . فالمجتمع الخليجى بمعنى آخر ، يحتوى ـ بسبب العمالة الآسيوية ـ على عدة مجتمعات منفصلة عن بعضهم البعض . فهناك مجتمع المواطنين ومجتمع العمالة العربية ومجتمع العمالة الآسيوية . والخطر على

الأمن العربى ينشأ من احتمال تطور هذه المجتمعات الثلاثة فى علاقة صراعية ، ويبدو أن هذا هو الاحتمال الأكبر .

وفى دراسة حديثة عن الابعاد السياسية لظاهرة العمالة الوافدة فى دولة الامارات العربية المتحدة ، يخلص الكاتب إلى أن وجود العمالة الوافدة بهذا الحجم تساهم فى توفير ذريعة للسلطة السياسية للابقاء على حياة غير برلمانية وبالتالى فهذه العمالة تخدم هدفا سياسيا لصالح السلطة السياسية (٤٧) .

كما أنها تساهم فى تعميق الشعور القبلى بالدولة وبالتالى تضعف من القدرات الارتباطية للمواطن الاماراتى ، هذا بالاضافة إلى سيطرتها على الحياة السياسية وعملها على تقليص دور المواطن فى جميع مؤسسات وأجهزة الدولة (٤٨) .

أما بالنسبة للمؤشر الثانى المتمثل فى ضغط دول الموطن للعمالة الآسيوية فهناك من المادة الكثير عن ذلك . وأبلغ الأمثلة دلالة هو ما حدث من الهنود الموجودين بصفة غير شرعية . مما كان من الحكومة الهندية الا أن قامت فى فبراير ١٩٨٠ بالاحتجاج الرسمى وأثارة المسألة فى البرلمان الهندى وقيام رئيسة وزراء الهند بزيارة إلى دولة الامارات والنجاح فى ايقاف هذا القانون (٤٩) . كما أن السعودية دأبت خلال السنوات الأخيرة على النفى الرسمى لأى انباء عن تطبيق سياسات عمل تؤدى إلى الاستغناء عن بعض من العمالة الوافدة (٥٠) . ويشير أحمد على أحمد الحداد ، إلى حادثة قيام مجموعة من العمال من ذوى الجنسية الهندية بأرسال خطاب إلى الأمم المتحدة مطالبين فيه بالحقوق الساسية (٥١) .

وللأسف يبدو من البيانات التى يقدمها التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٧ (٥٢) ، أن هيكل الاهتمامات العربية الرسمية خلال هذا العام لم يكن يتضمن ولو حتى على مستوى أدنى التبادل والتشاور بخصوص هذه المسألة . الا أن الأمر كان مختلفا على مستوى هيكل الاهتمامات على المستوى الاقليمى الخليجى ، كما يتضح ذلك من وثيقتى « مشروع الاطار العام لاستراتيجية التنمية والتكامل لدول مجلس التعاون .. »(٥٣) و « الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول مجلس التعاون »(٥٤) .

تأتى فى مقدمة التحديات كما يقرها مشروع الاطار العام ، مسألة الخلل السكانى المتمثل فى حجم ونسبة وتركيب ونوعية الوافدين إلى دول مجلس التعاون وأثار ذلك على التجانس السكانى والتماسك الاجتماعى والتوجه الانتاجى الذين أصبحوا أقلية ذات دور هامشى فى أغلب مجتمعاتهم . وتحدد الوثيقة أن من أهم الأهداف الاستراتيجية العاجلة هو تخفيض حجم قوة العمالة الوافدة وتعديل تركيبها وتحسين نوعيتها . ويقترح فى سبيل ذلك سياسات محددة وهى :

١ - تخفيض حجم قوة العمل الوافدة تدريجيا .
٢ - تعديل تركيب قوة العمل الوافدة لصالح قوة العمل العربية .
٣ - تحسين التركيب النوعى لقوة العمل وارتفاع نسبة المهنيين بينهم واشتراط

مستوى تعليمى معين . أما بشأن الوثيقة الثانية ، تأتى مسألة زيادة اسهام العمالة الوطنية فى قطاع الصناعة فى المرتبة الثالثة من الأهداف الأساسية الاستراتيجية والتى تبلغ عشرة أهداف فى أطار هذا الهدف أوصت الوثيقة بأن تتمشى السياسة السكانية مع متطلبات الخطط الصناعية بدول المجلس وربط خطط التعليم والتدريب والبحوث بخطط التنمية الصناعية والأهتمام بالتعليم الفنى والمتوسط واعداد كوادر الادارة الوسطى ، والتنسيق فى سياسات استقدام العمالة الصناعية مع اعطاء الافضلية للعمالة العربية كلما كان ذلك ممكنا .

أما بشأن المؤشر الثالث والخاص بمراعاة دول الخليج اتخاذ مواقف سياسية دولية متوافقة مع نمط العمالة السائد فى بلادهم ، وأثر ذلك على هيكل التفاعلات العربية . فمن غير الواضح من المادة والبيانات المنشورة عن منطقة الخليج أن هناك علاقة مباشرة بين نمط العمالة السائد واتخاذ مواقف دولية معينة ، ولكن هناك شيئا قريبا من ذلك الا وهو سعى دول الخليج إلى توطيد العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع دول موطن هذه العمالة الآسيوية . فالعلاقات السعودية ـ الباكستانية لهى خير مثال على ذلك . والقول بهذا لا يعنى أن هناك علاقة سببيه ذات بعد واحد فى هذه المسألة ولكن يجب أن ينظر للمسألة على أنها مسألة سياق من التبادل السياسى والاقتصادى بين دولتين أو أكثر . فالعلاقات الخليجية مع كوريا الجنوبية لا تدور حول مسألة العمالة فقط ولكن تحتوى على موضوعات أخرى مثل الشركات متعددة الجنسية ودور المال الخليجى والسلاح والسلع المستوردة والانشاءات .

وبخصوص العلاقات الايرانية ـ الخليجية فهى أكثر تعقيدا ولا يصح القول بأنها علاقة تدور حول موضوع واحد ، فالى جانب العمالة الايرانية فى الخليج ، هناك البعد الأثنى وبعد الصراع الدولى والتوازن الاقليمى .

وأثر هذه العلاقات على هيكل التفاعلات العربية يتمثل فى أن دول الخليج بسبب العمالة الآسيوية وغيرها من الموضوعات تنجذب استراتيجيا إلى آسيا ، بل وفى كثير من المواضيع تصبح مصلحتها الاقتصادية البحته مع آسيا أكثر من مع التفاعل مع البلدان العربية . ومثال ذلك تلك العلاقات المتنامية فى مجال الاستثمار والانشاءات مع الهند وكوريا الجنوبية والفلبين وتايلاند وباكستان . ومن المادة التى يوفرها التقرير الاستراتيجى العربى للاعوام ٨٥ ، ٨٦ ، ١٩٨٧ يتضح أن دول الخليج تهتم فقط بالبعد السياسى فى التفاعلات العربية وتنشط فى مجاله . فهى نشطة فى مجال تنقية الأجواء العربية ولم الشمل العربى وما يرتبط بذلك من موضوعات . وهذا كما يتضح من المعلومات المتوافرة ليس له علاقة مباشرة بنمط العمالة السائد فى الخليج . وتبرز العلاقة بين هذا النمط والسلوك الدولى الخليجى فى أطار التبادل والعلاقات الاقتصادية والمالية مع دول جنوب شرق آسيا .

أما بخصوص المؤشر الرابع ، وهو علاقة هذا النمط بمدى التعاون والصراع بين دول الخليج . فأنه من الواضح عدم وجود علاقة مباشرة بين الصراع بين دول الخليج ونمط

العمالة السائدة ، بمعنى أن نمط العمالة لم يساهم فى ازدياد درجة الصراع . الا انه يمكن القول بأن هناك احتمالا متزايدا نحو ذلك ويأتى ذلك من حقيقة تزايد عناصر الجنسيات الآسيوية فى بعض جيوش هذه البلدان (٥٥) ، الأمر الذى معه يمكن توقع احتمال أن تؤثر هذه العناصر بشكل ما على اتجاه الدول الصراعى فى حالة الأزمات الكبرى .

أن غلبة العمالة الآسيوية على نمط القوة العاملة فى الخليج ربما يعتبر من احدى الأسباب الكبرى وراء التعاون الأمنى بين دول الخليج .

وهكذا تساهم غلبة العمالة الآسيوية فى بلدان الخليج فى تهديد أمن المجتمع العربى وذلك بأضعاف آليات الهوية المشتركة والقدرة على الاتصال والارتباط من ناحية وبجذب دول هذه المنطقة إلى تعميق الروابط مع دول آسيا على حساب الدول العربية الأمر الذى يجعل من هذه الدول عقبة فى سبيل أمن المجتمع العربى .

## خاتمـــة :

اختصار القول فى هذه الدراسة هو أن ازدياد نسبة مكون العمالة الآسيوية إلى العمالة العربية ضمن العمالة غير الوطنية فى دول الخليج يعبر عن استمرار وتعمق المعضلة السكانية التى وجدت فى هذه المنطقة مع نشأة دول مجلس التعاون . هذا إلى جانب أن العمالة الآسيوية تتطور لتصبح مصدرا لتهديد الأمن القومى العربى بالمعنى المجتمعى ومنبعا لتخليق قوى ومسببات لتعميق عدم المناعة الاستراتيجية للنظام الاقليمى العربى .

وإذا جاز الاقتراح لمواجهة هذه المعضلة واستمرارها فيكون بدعوة دول مجلس التعاون إلى تطبيق ما ورد فى وثيقتى مشروع الاطار لاستراتيجية التنمية والتكامل لدول مجلس التعاون والاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول مجلس التعاون .

## الهوامش

(١)

THUCYDIDES, THE PELOPONNESIAN WAR. TRANS. RICHARD CRAWLEY. INTRODUCED BY JOHN H. FINELY ( NEW YORK : MODERN LBERARY, 1951 )

(٢) انظر من الكتابات الرائدة عن العمران البشرى فى فكر ابن خلدون .
سفيتلانا باتسييفا ، العمران البشرى فى مقدمة ابن خلدون ، ترجمة عن اللغة الروسية رضوان ابراهيم ( ليبيا / تونس : الدار العربية للكتاب ، ١٩٧٨ )

(٣) انظر :

BRIAN BOND AND IAN ROY, EDS., WAR AND SOCIETY ( LONDON : CROOM HELM, 1975 )

W. B. GALLIE, PHILOSIPHERS OF PEACE AND WAR : KANT, CLAUSEWITZ, MARX, ENGLES AND TOLOSTOY ( LONDON : CAMBIDGE UNIVERSITY PRESS, 1979 )

FRANK N. TRAGER AND PHILIP S. KRONENBERG, EDS., NATIONAL SECURITY AND AMERICAN SOCIETY ( LAWRENCE : THE UNIVERSITY PRESS OF KANSAS, 1973 )

PHILIP TO WLE, ED., ESTIMATING FOREIGN MILITARY POWER ( LONDON : CROOM HELM, 1982 )

ARTHUR MARWICK, WAR AND SOCIAL CHANGE IN THE TWINTIETH CENTURY ( LONDON : MACMILLAN, 1974 )

(٤) انظـر :

ـ د. محمد جابر الانصارى ، تحولات الفكر والسياسة فى الشرق العربى ١٩٣٠ ـ ١٩٧٠ ( الكويت ، عالم المعرفة نوفمبر ١٩٨٠ )

ـ د. محمود عبد الفضيل ، الفكر . الاقتصادى العربى وقضايا التحرر والتنمية والوحدة ( بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، اغسطس ١٩٨٢ )

(٥) انظـر :

NAZLI CHOUCRI. POPULATION DYNAMICS AND INTERNATIONAL VIOLENCE ( LONDON : LEXINGION BOOKS, 1974 )

ـ د. احمد يوسف احمد ، الصراعات العربية ـ العربية ( ١٩٤٥ ـ ١٩٨١ ) ( بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، يناير ١٩٨٨ )

(٦) ما سوف يلى قد سبق نشره فى :

ـ د. جهاد عوده ، نظرية الأمن القومى العربى ، المستقبل العربى عدد ٧٨ ، اغسطس ١٩٨٥ ، ص ١٥٨ ـ ١٦٦ .

انظر ايضا :

ـ د. جهاد عودة ، الأمن القومى العربى وتحديد واقعة الخطر ، البيان ، الامارات رقم العدد ٢٦١٨ بتاريخ ١٢/٨/ ١٩٨٧ والعدد ٢٦٢٣ بتاريخ ١٧ / ٨/ ١٩٨٧ ص ١٣ فى العددين .

(٧) عدلى حسن سعيد الأمن القومى العربى واستراتيجية تحقيقه ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ ) .

(٨) المصدر نفسه ص ١٥

(٩) المصدر نفسه ص ١٤٧

(١٠) المصدر نفسه ص ١٥٨ ، ٢٢٤

(١١) المصدر نفسه ص ٣٢ و ٣٨ ـ ٣٨

(١٢) أمين هويدى . الأمن العربى المستباح ( القاهرة . دار الموقف العربى ، ١٩٨٢ ) ص ٦٢ .

(١٣) ABDUL MONEM M. AL- MASHAT, " CONSIDERATIONS IN THE ANALYSIS OF NATIONAL SECURITY IN THE THIRD WORLD. " ( DOCTORAL DISSERTATION. UNIVERSITY OF NORTH CAROLINA. CHAPEL HILL 1982 ).

(١٤) المصدر نفسه ص ١

(١٥) المصدر نفسه ص ٥٩ ـ ٦٠

(١٦) المصدر نفسه ص ٦٠

(١٧) المصدر نفسه ص ٦١

(١٨) انظر ايضا :

عبد المنعم المشاط ، « نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومى » المستقبل العربى ، السنة ٦ ، العدد ٥٤ ( اب / أغسطس ١٩٨٣ ) ، ص ٤ ـ ٢١ وملف الأمن القومى العربى ، شؤون عربية . العدد ٣٥ ( كانون الثانى / يناير ١٩٨٤ ) ص ٦ ـ ١٥٤ وهذا الملف يعبر بصدق عن أولوية مفهوم الدولة فى دراسات الأمن القومى العربى ، وذلك التأكيد على التميز التحليلى بين الأمن الوطنى والأمن القومى العربى ، دون محاولة اجراء تميز وصفى بينهما . انظر أيضا فى الملف قائمة المراجع عن الأمن القومى العربى فى : على الدين هلال ، « الأمن القومى العربى : دراسة فى الأصول » شؤون عربية ، العدد ٣٥ ( كانون الثانى / يناير ١٩٨٤ ) ص ٦ ـ ٢١ ، ويجد هنا الاشارة إلى ان د. محمد مصالحه فى : « مسألة الأمن العربى بين المفاهيم ، والواقع والنصوص » شؤون عربية ، العدد ٣٥ ( أيار / مايو ١٩٨٤ ) ص ٢٢ ـ ٥٦ يشير أشارة عابرة إلى بعد أمن الفرد العربى ، كبعد للأمن القومى العربى . ولكن ذلك دون تبنى مفهوم أولوية المجتمع .

ولتأصيل مفهوم الدولة كأساس للأمن القومى العربى ، انظر : جميل مطر وعلى الدين هلال ، النظام الاقليمى العربى ، دراسة فى العلاقات السياسية العربية ، ط ٣ ( بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣ ) ولعلى الدين هلال انظر ، تحديات الأمن القومى العربى فى العقد القادم ( عمان منتدى الفكر العربى ، سبتمبر ١٩٨٦ ) .

(١٩) سمير خيرى ـ نظرية الأمن القومى العربى ( بغداد : دار القادسية للطباعة ، ١٩٨٣ ) ص ١٨ .

(٢٠) انظر :

GEORGE G. LGGERS, THE GERMAN CONCEPTION OF HISTORY : THE NATIONAL TRADITION OF HISTORICAL THOUGHT FROM HERDER TO THE PRESENT ( MIDDLE-TOWN. CONN. : WESLEYAN UNIVERSITY PRESS.1983 ) PP. 63 - 89.

(٢١) يقصد بالفصل الوجودى بين الأشياء . الفصل فى المعنى لهذه الأشياء ، وليس بالضرورة الفصل الواقعى بينها أما الفصل الوضعى ، فهو فصل لواقع الأشياء بعضها عن بعض ويعتمد فى الأساس على خلق مؤشرات كمية تدل دلالة خالصة على شىء ما دون آخر .

(٢٢) خيرى . نظرية الأمن القومى العربى ص ٥٨

(٢٣) د . حامد ربيع ، نظرية الأمن القومى العربى ( القاهرة : دار الموقف العربى ، ١٩٨٤ ) ص ٢٩ .

(٢٤) المصدر نفسه ص ـ ٣٠ ـ ٣١ .

(٢٥) المصدر نفسه ص ـ ١٧٣ ـ ١٧٥

(٣٦) المصدر نفسه ص ١٧٧

(٢٧) المصدر نفسه ص ١٢٥

(٢٨) انظر : د. جهاد عوده « مدخل نظرى لصنع سياسات أمن لنظام فى دولة نامية » الدفاع ، عدد ٥ ( اكتوبر ١٩٨٥ ) ص ٨١ ـ ٨٦

(٢٩) HEDLEY BULL. THE ANARCHICAL SOCIETY : A STUDY OF ORDER IN WORLD POLITICS ( NEW YORK : COLUMBIA UNIVERITY PRESS, 1977 )

TERRY NARDIN, LAW. MORTALITY AND THE RELATIONS OF STATES ( PRINCETON, N.J. : PRINCETON UNIVERSITY PRESS, 1983 ).

BULL. IBID. PP 24 - 27

(٣٢) المصدر نفسه ص ٢٦

(٣٣) بطرس بطرس غالى ، محمود خيرى عيسى وعبد الملك عوده . دراسات فى المجتمع العربى ( القاهرة مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٠ ) ص ١٩

(٣٤) انظر :

MURRAY J. LEAF, MAN. MAN. MIND AND SIOCIETY : A HISTORY OF ANTHROPO-LOGYW ( NEWYORK : COLUMBIA UNIVERSITY PRESS, 1979 ) PP. 229 - 297

(٣٥) انظر : د. نوره الفلاح ، ( التغيير الاجتماعى فى الدول المنتجة للنفط ( مجتمع الكويت ) حوليات كلية الآداب ، الحولية العاشرة ١٩٨٨/ ١٩٨٩ .

(٣٦) المرجع السابق ص ١٨

(٣٧) د. سعد الدين ابراهيم . مستقبل المجتمع والدولة فى الوطن العربى ( عمان ) منتدى الفكر العربى ، أكتوبر ١٩٨٨ ) ص ١٥١ .

(٣٨) د. جمال زكريا قاسم ، الخليج العربى : دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ ـ ١٩٧١ ( القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٤ ) ص ١٦ ـ ٣٦

(٣٩) عبد الرازق فارس الفارسى « تعقيب على ورقة د. نادر فرجانى » فى د. نادر فرجانى ( محرر ) العمالة الأجنبية فى اقطار الخليج العربى ، ندوة ( بيروت ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، اغسطس ١٩٨٣ ) ص ٣١ ـ ٣٣
انظر أيضا : خالد محمد القاسمى ، العمالة الأجنبية وآثارها السلبية على دول مجلس التعاون الخليجى ( الشارقة : دار الثقافة العربية ، ١٩٨٨ ) ص ٣٧ ـ ٦٦

(٤٠) انظر الجدول فى د. نادر فرجانى المرجع السابق ص ٥٣٤

(٤١) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٧ ، القاهرة ١٩٨٨ ، جدول ص ٣١٢

(٤٢) معلومات مستقاة من د. عبد الرازق فارس الفارسى ، مرجع سابق ص ٣١ ـ ٣٣

(٤٣) حيدر ابراهيم على « آثار العمالة الأجنبية على الثقافة العربية » فى د. نادر فرجانى ( محرر ) العمالة الأجنبية فى الخليج العربى . مرجع سابق ص ٢٥٤

( ٤٤) المرجع السابق ص ٢٥٦ ـ ٢٦٢

(٤٥) انظر بحث جهينه سلطان سيف العيسى فى « التأثيرات الاجتماعية للمربية الأجنبية على الأسرة » فى د. نادر فرجانى ، مرجع سابق ص ١٦٩ ـ ١٨١

(٤٦) د. سعد الدين ابراهيم ، « تعقيب على ورقة د. عبد الباسط عبد المعطى » فى نادر فرجانى ( محرر ) مرجع سابق ص ٢٢٨ ـ ٢٣٢

(٤٧) أحمد على أحمد الحداد « الابعاد السياسية لظاهرة العمالة الوافدة فى دولة الامارات العربية المتحدة » رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة بدون تاريخ ص ٢٦٥

(٤٨) المرجع السابق ص ٢١٧

(٤٩) عبد المالك خلف التميمى « الآثار السياسية للهجرة الأجنبية » فى نادر فرجانى ( محرر ) مرجع سابق ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥

(٥٠) انظر هذه الاخبار فى جزء يوميات مجلس التعاون ، مجلة التعاون ، السنة الأولى العدد الثالث يوليو ١٩٨٦ ص ٢٧٢

(٥١) أحمد على أحمد الحداد ، مرجع سابق هامش ص ٢٨٨

(٥٢) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٧ ، مرجع سبق ذكره ص ٢١٦ ـ ٢٢٧

(٥٣) انظر الوثيقة فى مجلة التعاون ، السنة الأولى ، العدد الثالث يوليو ١٩٨٦ ص ٢٠٢ ـ ٢٢٧

(٥٤) انظر الوثيقة فى المرجع السابق ص ١٨٥ ـ ١٩٢

(٥٥) انظر حالة الامارات فى الحداد مرجع سابق ص ٢٩٤ ـ ٢٩٧